



إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية

إعداد
د. أحمد الكواز

إندماج

العدد
(37)

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي؟ الحالة العربية

إعداد

د. أحمد الكواز

يونيو 2010

العدد (37)

ISBN: 99906- ???- ???- ??
Depository Number: 2010/????

المحتويات

5 تقديم
7 أولاً: تمهيد
11 ثانياً: لماذا انتشرت الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟
13 ثالثاً: هل تعتبر الاتفاقيات الإقليمية التجارية مفيدة أم مضرّة مستقبلاً؟
14 رابعاً: التطور التاريخي لموجات الاتفاقيات الإقليمية التجارية
15 خامساً: تطور النظرة التحليلية لدور التكتلات الإقليمية التجارية
18 سادساً: التجربة العربية: الاندماج إقليمياً/ دولياً
34 سابعاً: استنتاجات
40 ثامناً: ملخص المناقشات
43 المراجع

تقديم

من المعروف أن منهجية التجارة متعددة الأطراف، سواء من خلال الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة بإسم الجات لعام 1948، أو صياغتها المعدلة والموسعة الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لعام 1995، تحرص على تعزيز مبدأ «الدولة الأولى بالرعاية». وهو المبدأ الذي يعامل كافة الشركاء التجاريين معاملة واحدة بعيدة عن التمييز، بقدر تعلق الأمر بقيود الحماية على التجارة الخارجية.

إلا أن هذا المبدأ لم يكن محللاً للتطبيق بشكل مطلق، سواء قبل أو بعد اتفاقية الجات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. توضح الأدبيات المتخصصة - من الناحية التاريخية - أن التجارة الدولية شهدت خلال القرن التاسع عشر حالات متعددة للمعاملة التمييزية بين الدول حسب حالة العلاقات الدولية التي كانت سائدة آنذاك. تشهد التجارة الدولية في وقتنا الحاضر ممارسات للتمييز في المعاملة التجارية من خلال التكتلات الإقليمية التجارية.

وفي ظل تنامي ظاهرة التكتلات التجارية الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين موقفين عبرت عنهما الأدبيات المتخصصة، الموقف الأول، يعبر عن أن هذه التكتلات هي أداة «بناءة» للتجارة متعددة الأطراف، كما يقول بذلك الاقتصادي بول كروجمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، ويعبر الموقف الثاني، عن أن هذه التكتلات هي أداة «إعاقة» للتجارة متعددة الأطراف، كما يقول بذلك الاقتصادي جاديش بجواتي.

بفعل هذه التطورات في التجارة الخارجية، بدأ العمل بتداول مفهوم جديد منذ تسعينات القرن الماضي، والقاتل بمبدأ «الدولة الأدنى بالرعاية»، وهو مبدأ يعامل الدول الأعضاء داخل التكتلات التجارية الإقليمية بطريقة متميزة مقارنةً ببقية دول العالم، التي لم تعد تستفيد من مبدأ «الدولة الأولى بالرعاية» لكونها غير عضو في التكتلات الإقليمية.

وقد أثارَت هذه التطورات العديد من التساؤلات، لعل من أهمها: السؤال الأول: لماذا سمحت الجات، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية بعمل التكتلات الإقليمية التجارية علماً بأن كليهما تدعوان إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، من خلال التجارة متعددة الأطراف؟ والسؤال الثاني، لماذا سمحت الجات، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية بعمل التكتلات الإقليمية التجارية، على ضوء عدم وضوح، ما إذا كانت هذه التكتلات عامل «بناء» أم «إعاقة» لنظام التجارة متعددة الأطراف؟ والسؤال الثالث، ما هو مستقبل هذه التكتلات؟، والسؤال الرابع، هل يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً حاسماً في عمل التكتلات الإقليمية التجارية؟

على أساس من هذه التساؤلات، سيتناول هذا العدد من سلسلة الخبراء تطورات الجدل حول التجارة الخارجية من وجهتي نظر، احترام مبدأ عدم التمييز بين الدول على مستوى العالم، والإخلال بهذا المبدأ من خلال زيادة التوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية التجارية.

بعد استعراض مكثف لتطور إتفاقيات التجارة الإقليمية في العالم منذ عام 1948 والجدل التطبيقي والنظري حول هذه التطورات، سوف يركّز هذا العدد على الحالة العربية في مجال التكتل الإقليمي التجاري، بهدف الإجابة على السؤال: هل نجحت منطقة التجارة الحرة العربية في دعم التكتل الاقتصادي نحو الإقليم العربي؟

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: تمهيد

لم يعد موضوع تنامي التكتلات الإقليمية التجارية (تشمل هذه التكتلات كافة أشكال التكامل بدءاً من مناطق التجارة الحرة إلى التكامل الاقتصادي الكامل) أمراً مرتبطاً بالمبررات الاقتصادية البحتة. ففي الوقت الذي تدعوفيه الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفة لعام 1947 (الجات⁽¹⁾)، وكذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي بدأ العمل بها منذ أوائل عام 1995، إلى الصرامة في احترام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (معاملة الشركاء التجاريين معاملة متساوية)، يلاحظ بنفس الوقت زيادة في الانحراف عن هذا المبدأ من خلال التكتلات الإقليمية التجارية.

ومما يدعو للاهتمام أن هذه التكتلات لم تعد (إقليمية) بحتة كما توحى التسمية، أي قصر عضوية الدول على تلك المتقاربة إقليمياً، بل أصبحت عابرة للأقاليم مثل التعاون بين المجموعة الأوروبية وجماعة دول الكاريبي⁽²⁾. في نفس الوقت الذي يصعب به تحقيق تكتل لدول متقاربة إقليمياً مثل الهند والباكستان، أو اليابان والصين.

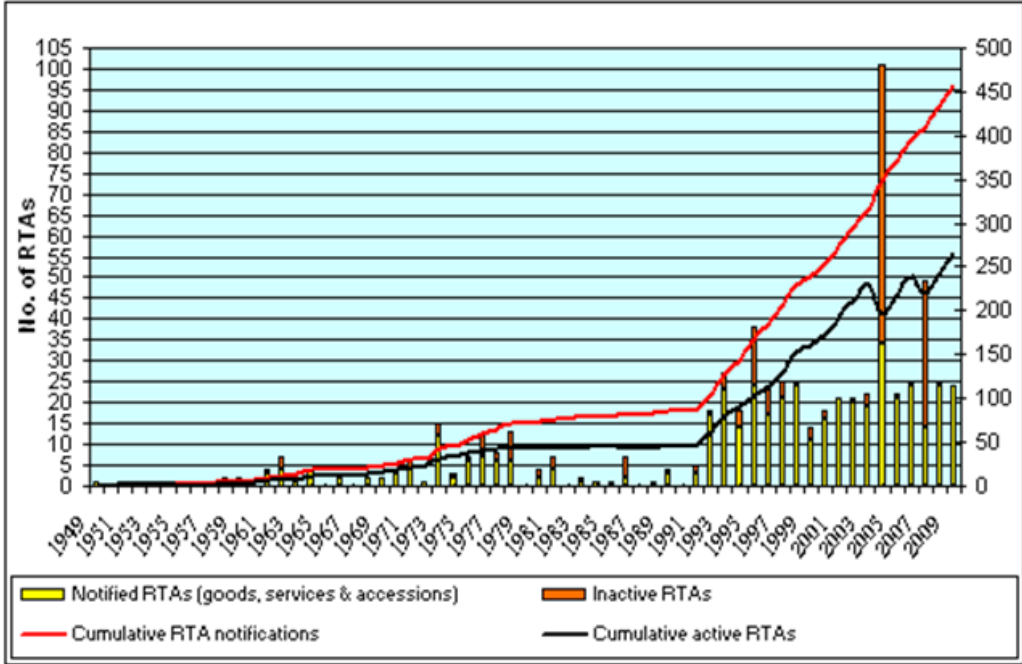
كما أن هذه التكتلات تغطي المجالات التي لم تحسم على المستوى متعدد الأطراف، مثل تجارة الخدمات، والتنافسية، والتجارة الزراعية، والترتيبات المؤسسية فوق الوطنية. كما بدأت العديد من الدول التي كانت بعيدة عن التكتلات الإقليمية التجارية، بتفعيل مساهمتها في هذه التكتلات، مثل استراليا. فمنذ عام 2003 كانت استراليا عضواً في تكتل واحد وهو «العلاقات الاقتصادية المتقاربة»⁽³⁾ مع نيوزلندا. إلا أنها انطلقت بعد ذلك نحو الدخول في تكتلات أخرى مع: مجموعة الأمم الجنوب شرق آسيوية⁽⁴⁾، والصين، وماليزيا، واليابان، والمكسيك، والإمارات العربية المتحدة.

وقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية التجارية بشكل ملفت للنظر خلال العقود القليلة الماضية. فمنذ شباط/فبراير من عام 2010 تم إعلان منظمة التجارة العالمية (المنظمة في ما بعد) بـ (345) اتفاقية ضمن المادة 24 الجات 1947 أو الجات 1994، و(31) اتفاقية وفقاً لشرط التمكين لعام 1979، و(68) اتفاقية وفقاً للمادة S (V) من اتفاقية التجارة في الخدمات. علماً بأن هناك حوالي (271) اتفاقية عاملة حالياً. وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة⁽⁵⁾ حوالي (90%) من هذه الاتفاقيات، النسبة المتبقية (10%) هي لاتفاقيات الاتحاد الجمركي (موقع منظمة التجارة العالمية). يوضح الشكل رقم (1) تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية منذ عام 1945 وحتى نهاية عام 2009، حيث تتضح جلياً الزيادة المتصاعدة لهذه الاتفاقيات. كما يوضح الجدول رقم (1)، الاتفاقيات الإقليمية التجارية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية بين مختلف الدول. في حين يوضح الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) عدد الاتفاقيات، على مستوى السلع والخدمات، التي تخصّ الدول العربية. ولا بد من الإشارة هنا،

إلى أن كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية هم أعضاء في كتل تجاري إقليمي أو آخر ما عدا منغوليا. وهو الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الاتفاقيات حالياً في التجارة الدولية.

شكل رقم (1) تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية في العالم

(1948-2009)



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (1) عضوية الدول العربية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة حتى أوائل عام 2010

الدولة	مجال الاتفاقية: سلع او خدمات	تاريخ إعلام المنظمة	مرجعية الاتفاقية	تاريخ بدء العمل بالاتفاقية
مصر - المجموعة الأوروبية	السلع	2004/9/30	المادة 24 من الجات	2004/1/1
الأردن - المجموعة الأوروبية	السلع	2002/12/17	المادة 24 من الجات	2002/5/1
لبنان - المجموعة الأوروبية	السلع	2003/5/26	المادة 24 من الجات	2003/3/1
المغرب - المجموعة الأوروبية	السلع	2000/10/13	المادة 24 من الجات	2000/3/1
سوريا - المجموعة الأوروبية	السلع	1977/7/15	المادة 24 من الجات	1977/7/1
تونس- المجموعة الأوروبية	السلع	1999/1/15	المادة 24 من الجات	1998/3/1
مصر - الجماعة التجارية الأوروبية	السلع	2007/7/17	المادة 24 من الجات	2007/8/1
الأردن- المجموعة الأوروبية	السلع	2002/1/17	المادة 24 من الجات	2002/1/1
لبنان- الجماعة التجارية الأوروبية	السلع	2006/12/22	المادة 24 من الجات	2007/1/1
المغرب - الجماعة التجارية الأوروبية	السلع	2000/1/20	المادة 24 من الجات	1999/12/1
السلطة الفلسطينية - الجماعة التجارية الأوروبية	السلع	1999/7/23	المادة 24 من الجات	1999/7/1
تونس - الجماعة التجارية الأوروبية	السلع	2005/6/3	المادة 24 من الجات	2005/6/1
مصر- تركيا	السلع	2007/10/5	المادة 24 من الجات	2007/3/1
الأردن- سنغافورة	السلع	2006/7/7	المادة 24 من الجات	2005/8/22
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	السلع	2006/10/3	المادة 24 من الجات	1998/1/1
تركيا- المغرب	السلع	2006/2/10	المادة 24 من الجات	2006/1/1
تركيا- السلطة الفلسطينية	السلع	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/6/1
تركيا- سوريا	السلع	2007/2/15	المادة 24 من الجات	2007/1/1
تركيا- تونس	السلع	2005/9/1	المادة 24 من الجات	2005/7/1
البحرين- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2006/9/8	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/8/1
الأردن- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2002/1/15	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/12/17
المغرب- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2005/12/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/1/1
عُمان- الولايات المتحدة	السلع والخدمات	2009/1/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/1

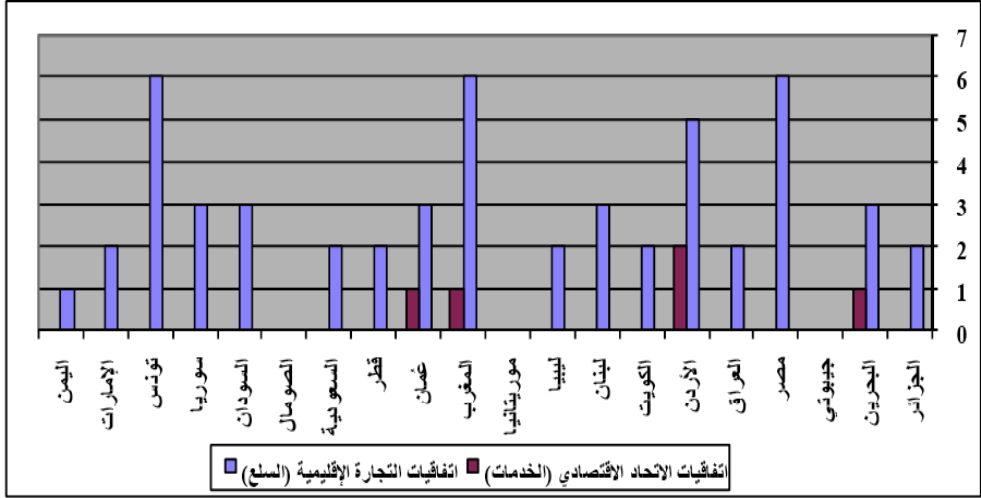
المصدر: مجمعة من موقع منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (2) إتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات/ منظمة التجارة العالمية حسب الدولة

الدولة	إتفاقيات التجارة الإقليمية (السلع)	إتفاقيات الاتحاد الاقتصادي (الخدمات)
الجزائر	2	0
البحرين	3	1
جيبوتي	0	0
مصر	6	0
العراق	2	0
الأردن	5	2
الكويت	2	0
لبنان	3	0
ليبيا	2	0
موريتانيا	0	0
المغرب	6	1
عمان	3	1
قطر	2	0
السعودية	2	0
الصومال	0	0
السودان	3	0
سوريا	3	0
تونس	6	0
الإمارات	2	0
اليمن	1	0

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

شكل رقم (2) إتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات/ منظمة التجارة العالمية
حسب الدول العربية



المصدر: محتسبة من الجدول رقم (2).

السؤال الذي يثار هنا: هل يخدم تآمي ظاهرة الاتفاقيات الإقليمية التجارية التوجهات الدولية الداعية إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؟ بعبارة أخرى هل يتجه العالم نحو اندماج على أساس إقليمي أم اندماج مع السوق الدولي؟ في محاولة للإجابة على مثل هذه التساؤلات، تحاول هذه الورقة المساهمة في تسليط بعض الأضواء على هذا النوع من النقاش، من خلال تناول العديد من المداخل، والمناهج.

ثانياً: لماذا انتشرت الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟

تورد الأدبيات ذات العلاقة العديد من الأسباب وراء هذا النوع من الانتشار، والتي يمكن إجمالها في الأسباب التالية:

- (1) الإحباط من نظام التجارة المتعدد الأطراف: بعد أو وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة، الإطار المؤسسي الأول لتحرير التجارة دولياً، إلى حوالي (153) دولة، فإن الوصول إلى إجماع حول المزيد من تحرير التجارة يعتبر أمراً صعباً، بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء في المنظمة. وذلك من حيث حرص، أو عدم حرص، بعض الدول على تحرير عدد من الأنشطة. ولعل من أوضح الأمثلة على تضارب المصالح هو انهيار مفاوضات الدوحة التي عقدت في جنيف، يوليو من عام 2008، بسبب الاختلافات ما بين الولايات المتحدة، والهند والصين حول نفاذ السلع الزراعية في أسواق العالم النامي (فايننشال تايمز، 2008).

(2) قدرة الاتفاقيات الإقليمية التجارية على تحقيق تحرير التجارة في الأنشطة غير المغطاة من قبل إتفاقيات في المنظمة. ويتسق هذا السبب مع الشواهد التطبيقية، من حيث ذهب العديد من الدول النامية إلى الاتفاق على تعريفات جمركية، وتنازلات خدمة، خارج ما ورد في إتفاقيات المنظمة. وكما أشار (ويلي، 2008) فإنه عند دراسة الاتفاقيات الإقليمية التجارية الخاصة بسنغافورة- الولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة- الجماعة التجارية الأوروبية⁽⁶⁾، وسنغافورة- نيوزلندا، وسنغافورة- أستراليا، وسنغافورة - اليابان، وتايلاند - أستراليا، يلاحظ شمول هذه الاتفاقيات على اهتمام خاص بسياسات المنافسة (التي لا تعتبر محل اهتمام إتفاقيات المنظمة).

(3) جاذبية الاتفاقيات الإقليمية التجارية للاستثمار الأجنبي المباشر: ويشار في هذا الصدد إلى تجربة إتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية،⁽⁷⁾ حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكندا بمعدل (21.4) مليار دولار سنوياً بعد الإتفاقية (حوالي أربعة أضعاف المستوى الذي كان سائداً خلال السنوات السبع السابقة للإتفاقية). كما بلغ متوسط تدفق رأس المال على المكسيك خلال الفترة (1994-2000) حوالي (11.7) مليار دولار (ثلاثة أضعاف المتوسط الذي كان سائداً خلال السبع سنوات السابقة للإتفاقية) (كراوفورد، 2005). علماً بأنه لا يوجد اتفاق تام في الأدبيات على أن عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز الرئيسي لقيام الاتفاقيات الإقليمية التجارية.

(4) رغبة الدول بضمان مستقبل أفضل من خلال الاتفاقيات الإقليمية التجارية: تدخل بعض الدول في عضوية هذه الاتفاقيات لتخوفها من فقدان النفاذ للأسواق الكبيرة (في ظل إتفاقيات التجارة متعددة الأطراف)، ورغبتها في الحصول على نفس الأفضليات التي تتمتع بها الدول الأعضاء حالياً في الاتفاقيات الإقليمية التجارية. فقد أشار (ويلي، 2008) أن كندا استهدفت من الإتفاقية الكندية - الأمريكية الحماية ضد استخدام إجراءات محاربة الإغراق والرسوم المضادة من قبل المنتجين الأمريكيين.

(5) كما أشار (المصدر السابق)، إلى أن أحد أسباب إنشاء الاتفاقيات الإقليمية التجارية هي تحقيق مصالح المفاوضين والسياسيين الخاصة. حيث يرغب المفاوضون باستمرار التفاوض في العديد من الاتفاقيات للاستفادة من قدراتهم التفاوضية لأسباب مالية. كذلك يستخدم السياسيون هذه الاتفاقيات باعتبارها أحد مكاسب إدارتهم السياسية ولأغراض إنتخابية أو للاستمرار في مناصبهم. كما أن هذه الاتفاقيات تواجه بمعارضة أقل (مقارنة بالمعارضة التي تواجه بها الاتفاقيات متعددة الأطراف) بفعل صغر حجم المنافسة التي ترتبط بها ضد المنتجات المحلية. كما يجنّب السياسيون التزامات الإصلاح المترتبة على الاتفاقيات الإقليمية

التجارية لمحدوديتها، من ناحية، ولعدم صعوبة العودة عنها (مقارنة بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف)، من ناحية أخرى.

ثالثاً: هل تعتبر الاتفاقيات الإقليمية التجارية مفيدة أم مضرّة مستقبلاً؟

(1) وفقاً لتطورات طبق المعكرونة الطويلة⁽⁸⁾ يشير (بجواتي، 1995) إلى أن كثرة هذه الاتفاقيات، ولاسيما إتفاقيات مناطق التجارة الحرة، تسبب مشاكل ضد تحرير التجارة الدولية، وأن ابتكار قواعد المنشأ لمنع الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات من التمتع بمزايا الإعفاءات الجمركية، تتسبب هي الأخرى في خلق حالة تشابك بين هذه القواعد في حالة عضوية دولة معينة في أكثر من إتفاقية. ويشير، أيضاً، إلى أن العدد الكبير من هذه الاتفاقيات قد ساهم في تآكل، وإلى حدٍ كبير، من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية⁽⁹⁾ (الذي يقرر بأن الحد الأدنى من التعريفات الجمركية الممنوح لعضو في المنظمة يجب أن يمنح لكافة الشركاء التجاريين). وهو الأمر الذي يجعل من المنظمة وقواعدها غير فعّالة.

(2) في حين تشير وجهة نظر أخرى، وردت في أحد تقارير المنظمة (منظمة التجارة العالمية، 2007) إلى أن الاتفاقيات الإقليمية التجارية تساهم، في الأجل الطويل، بتحرير التجارة لجميع الأطراف. ويعتمد هذا الرأي على مقولة أن قواعد المنشأ تجعل من مهمة التصدير مهمة صعبة وشاقة. لذا فإن من شأن ذلك أن يدفع الصناعات التصديرية، في مختلف دول الاتحاد أو التكتل، إلى الضغط على حكوماتهم لصالح جعل هذه القواعد، والتعريفات، منسجمة ومتناغمة مع تلك السائدة على المستوى الدولي.

(3) عادة ما يشار إلى أن تحرير التجارة الدولية تتم عرقلته، في الدول التي تنتشر بها الاتفاقيات الإقليمية التجارية، بواسطة المصدرين المحليين المترددين في المنافسة مع المصدرين الأجانب خارج هذه الاتفاقيات. وقد قام (بلادوين وألينا، 2007) بعرض نموذج ”الأثر المالحق“⁽¹⁰⁾ القائم على مدى تأثير جماعات الضغط الاقتصادية المحلية المقاومة لتحرير التجارة، حتى في حالة رغبة الحكومة بذلك. وذلك حفاظاً على التوازن بين جماعات الضغط. ووفقاً لهذا النموذج، فقد تم تحديد قوى الضغط بمجموعتين: الجماعة الداعية لاستمرار حماية الصناعات المحلية، والجماعة المؤيدة لتعزيز وتقوية الصناعات التصديرية والتخلص من الصناعات المنافسة للواردات غير الكفوءة. ويشير هذا النموذج في أحد استنتاجاته إلى أنه من الممكن لدولة معينة تحقيق تحرير كامل للتجارة طالما أن البيئة السياسية قد تغيّرت لصالح التحرير. ولذلك ينظر لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة، في هذا السياق، باعتبارها أداة مفضّلة لأنها تخدم المزيد من التحرير مستقبلاً.

الإأن مثل هذه النتائج قد لا تكون متوقعة عند الأخذ بنظر الأعتبار تفضيلات الناخبين، كما يشير (ليفي، 1997) لأنه وفقاً لنموذج هكشير- أوهلين⁽¹¹⁾ للتجارة الأخرافية (تتحدد المزايا النسبية وفقاً لهذا النموذج، لكل دولة، حسب ما تملك من عوامل إنتاج) فإن إقامة اتفاقيات مناطق تجارة حرّة بين دول متشابهة في نسب رأس المال / العمل، هو أمر يشجع الناخب الأستفادة من هذه الاتفاقيات، من خلال مساهمتها في تنوع السلع المعروضة، دون المخاطرة بفقدان فرص العمل، طالما أن المنافسة بين الصناعات، في هذه الدول، متشابهة. وبناء على ذلك، فإنه سيكون للناخب منفعة أقل في تحرير التجارة دولياً، مقارنة بتحريرها إقليمياً. وبالتالي ستكون الاتفاقيات الإقليمية التجارية، على شكل مناطق تجارة حرّة، عقبة أمام تحرير التجارة متعددة الأطراف.

(4) ظاهرة تنافس التكتلات الإقليمية التجارة المتعددة. وهنا أشار (كروجمان، 1991) إلى دور مستوى التعريف الجمركية المثلث لكل تكتل من التكتلات (وفي ظل غياب تكاليف النقل). وقد أثبت، نظرياً، من خلال نموذج "معضلة السجين"⁽¹²⁾ (تشير هذه المعضلة، في نظرية الألعاب، إلى حالة عدم رغبة شخصين في التعاون، رغم أن في صالحهما تحقيق هذا التعاون)، ومرونة الطلب على الصادرات، من أن التعريف المثلث للتكتل الإقليمي مع بقية أنحاء العالم ستكون أكبر مقارنة بحالة عدم وجود التكتل. كما أشار إلى أنه كلما زاد عدد التكتلات الإقليمية التجارية، كلما ارتفعت التعريف الجمركية المثلث لكل تكتل في هذه التكتلات. الأمر الذي يعمق السلوك غير التعاوني تجارياً بين هذه التكتلات. وعليه، فإن هذا النوع من التحليل يذهب أيضاً إلى الأستنتاج بأن إقامة الاتفاقيات الإقليمية التجارية لا تخدم تحرير التجارة دولياً.

رابعاً: التطور التاريخي لموجات الاتفاقيات الإقليمية التجارية

يشير (سوكوت، 2006) إلى أن العالم شهد ثلاث موجات من الاتفاقيات الإقليمية التجارية:

(1) بدأت الموجة الأولى عند تأسيس "الحماية الاقتصادية الأوروبية"⁽¹³⁾ في عام 1958، والتي تطورت لاحقاً لتصبح الأتحاد الأوروبي. وقد حاولت العديد من الدول النامية تقليد التجربة الأوروبية إلا أنه لا توجد أي تجربة ناجحة حتى الآن مقارنة بالإنجازات الأوروبية. وقد يعزى سبب هذا التواضع في الإنجاز إلى النظرة للتكتل كآلية لخفض تكاليف التصنيع من خلال سياسة إحلال الواردات، مع إهمال الشروط المؤسسية اللازمة لنجاح التكتل.

(2) بدأت المرحلة الثانية بتفعيل الولايات المتحدة للمادة الرابعة والعشرين من الجات، وذلك بعد توقيعها على اتفاقيات مناطق تجارة حرّة مع الكيان الصهيوني وكندا⁽¹⁴⁾، والمكسيك وكندا⁽¹⁵⁾. ورغم التركيز على حرية التجارة في هذه الاتفاقيات، إلا أن هناك اهتماماً، أيضاً، بشمول قواعد المنشأ، والقيود غير الجمركية، والسياسة المنافسة.

وبعد هذه الموجة الثانية، بدأ الاهتمام يبرز في ما إذا كانت هذه التكتلات داعمة أو معوّقة لتحرير التجارة متعددة الأطراف. وقد أشار (بجواتي وبناجاريا، 1996) في هذا المجال إلى أنه في حالة مساهمة هذه الاتفاقيات بتعجيل التجارة متعددة الأطراف فإنها تعتبر داعمة، والعكس صحيح حيث تعتبر معوّقة.

(3) بدأت الموجة الثالثة منذ تسعينات القرن الماضي، عند تكاثر⁽¹⁶⁾ هذه الاتفاقيات في العالم (وصلت إلى حوالي 160 اتفاقية مسجّلة لدى منظمة التجارة العالمية حتى أوائل عام 2010) (موقع منظمة التجارة العالمية). وبناء على هذه الموجة الثالثة، برز مفهوم "طبق" المعكرونة الطويلة، بفعل عضوية العديد من الدول في أكثر من كتل إقليمي تجاري.

خامساً: تطور النظرة التحليلية لدور التكتلات الإقليمية التجارية

يمكن القول بأن هذا التطور شهد مرحلتين: غطت المرحلة الأولى فترة ما قبل عام 1990، التي تميّزت بسيادة أربعة مناهج تشترك جميعاً بالنظرة الساكنة⁽¹⁷⁾ لدور هذه التكتلات. ومن أهم المساهمين في هذه المرحلة: تحليل فاينر⁽¹⁸⁾ القائم على تقييم التكتلات على الرفاه باستخدام مفهومي "خلق التجارة"⁽¹⁹⁾ و"تحويل التجارة"⁽²⁰⁾. وكذلك تحليل كمب-وان، 1976، الذي يركّز على تحديد تلك الاتحادات الجمركية المساهمة في تحسين الرفاه. بالإضافة إلى تحليل بجواتي الخاص بالاتحادات الجمركية ودورها في تقليل تكاليف التصنيع.

أما المرحلة الثانية، فقد غطت مرحلة ما بعد عام 1990، وتميّزت بالتحليل الديناميكي⁽²¹⁾. وشملت أساساً مساهمات بجواتي، وليفي، ويتركز مجال الاهتمام الرئيسي في هذه المرحلة على تقييم آثار التكتلات باستخدام المسار الزمني، وبرز الاهتمام بتقييم آثار التكتلات كداعمة أو معوّقة للتحرير التجاري متعدد الأطراف.

المرحلة الأولى: الساكنة

حاول فاينر الإجابة على السؤال التالي: لماذا يتفق دعاة حرية التجارة، ودعاة الحماية على أهمية الاتفاقيات الإقليمية التجارية؟ فكانت إجابته بأن دعاة حرية التجارة يدفعون نحو هذه الاتفاقيات بهدف "خلق التجارة"، وأن دعاة الحماية يدفعون نحو نفس الاتفاقيات لكونها تؤدي إلى "تحويل التجارة". وفي ظل الغموض حول تحديد نوعية ونتائج التكتل، وفي ما إذا كانت "خلقاً" أو "تحويلاً" للتجارة، بدأت العديد من المساهمات في هذا المجال. فقد أشار (سمر، 1991 وكروجمان 1991) إلى أنه في حالة تقارب دول معينة جغرافياً، وذات تبادل تجاري مكثف، فإن التكتل الإقليمي التجاري سيؤدي إلى خلق للتجارة، ذلك أن الشركاء التجاريين، عبارة عن شركاء تجاريين طبيعيين. وقد حاول (بجواتي وبناجاريا، 1996) توضيح أن التكتل الإقليمي بين شركاء متقاربين أكثر ضرراً، كونهم شركاء متباعدين. وأن الاستنتاج الخاص بالشركاء التجاريين الطبيعيين، المشار إليه أعلاه، هو استنتاج غير صحيح. حيث أشارا إلى: (أ) أن حجم التجارة الأولي⁽²²⁾ لا يؤثر إيجاباً على الرفاه المرتبط بالتكتل الإقليمي التجاري، و(ب) أن حجم التجارة الأولي يمكن أن يكون نتاجاً للتكتلات الإقليمية التجارية الجارية، وغير مرتبط بالتكتل الإقليمي التجاري، و(ج) أن معيار حجم التجارة لا يتصف لا بالتماثل⁽²³⁾، ولا بالصفة الانتقالية⁽²⁴⁾. فعلى سبيل المثال، تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للهند، إلا أن العكس ليس صحيحاً. ويسري الشيء نفسه على حالة الولايات المتحدة، والمكسيك وكندا.

أما منهج (كمب ووان، 1976) فقد أوضح أنه في حالة تشكيل دولتين أو أكثر لاتحاد جمركي، وبتعريف جمركية موحدة تجاه بقية أنحاء العالم، وبقاء حجم التجارة مع هذا العالم كما هي قبل التشكيل، فإن ذلك يعني ضعفاً في آثار التكتل على الرفاه، سواء على مستوى التكتل الإقليمي أو العالم، على حدٍ سواء. كما أشار (بناجاريا، 1999)، وباستخدام تحليل توازن جزئي، إلى أنه على الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية تجارية تخفيض القيود على التجارة مع بقية أنحاء العالم إذا ما أرادت التخلص من إمكانية بروز ظاهرة "تحول التجارة"، والتي ستظهر خلاف ذلك. ويستطرد بالقول، أنه لضمان التخلص من "تحول التجارة" (إعطاء بقية أنحاء العالم نفس الفرص التجارية القائمة قبل التكتلات)، يمكن للدول الأعضاء بالتكتلات من استغلال فرص "خلق التجارة" في ما بينهم، لتحسين وضع الرفاه الاقتصادي. وأشار (بجواتي، 1968)، إلى منهج آخر لتحسين وضع الرفاه الاقتصادي من خلال تحقيق مستوى معين من التصنيع بواسطة الاتحاد الجمركي، وبالشكل الذي يخفف من تكاليف التصنيع.

المرحلة الثانية : بعد عام 1990 : المرحلة الديناميكية

تبرز هنا مساهمة (بجواتي، 1993)، حيث أشار إلى أن المهم في توجه الولايات المتحدة نحو الاتفاقيات الإقليمية التجارية، هو ليس مدى مساهمة هذا التوجه في تحسين الكفاءة الساكنة، بل في ما إذا كان هذا التوجه سيسرّع التجارة متعددة الأطراف مستقبلاً. وقد تم التمييز لاحقاً (بجواتي وبناجاريا، 1996) بين قضيتين مرتبطتين بالمسار الزمني، أو الديناميكي، الخاص بهذه الاتفاقيات.

(1) القضية الأولى، هي انفصال المسار الزمني للاتفاقيات الإقليمية التجارية عن مسار الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وعدم تأثير إحداها على الأخرى سلباً أو إيجاباً. وهنا يبرز السؤال: هل يمكن اعتبار المسار الزمني للعضوية في هذه الاتفاقيات غير مهم، أم أنها سوف تقود إلى عضوية تشابه منظمة التجارة العالمية؟

(2) القضية الثانية، هي الافتراض بدلاً من ذلك، وكما هو الأكثر قبولاً، أنه في حالة المسار المتوازي لكلا النوعين من الاتفاقيات، الإقليمية والمتعددة الأطراف، فلا بد وأن يتقاطعا، وبشكل خاص سوف يؤثر مسار الاتفاقيات الإقليمية على مسار الاتفاقيات متعددة الأطراف.

كما أشار (بجواتي، 1993)، فإن القضية الأولى، تتطلب منهجاً إقتصادياً - سياسياً للتحليل، يأخذ بنظر الاعتبار الحوافز التي تواجه الحكومات، ومجموعات الضغط داخل التكتل الاقتصادي، وخارجه. ويمكن أن تؤدي سياسات قوى الضغط، إلى مسار غير كنوء على شكل الفشل في تحقيق تجارة حرة متعددة في نهاية المطاف. كما أن السماح واستهداف مصدر داخلي (أي ضمن التكتل) للنمو، من شأنه عرقلة دمج بقية أنحاء العالم. أي أنه من شأن الحوافز الموجهة نحو التكتل، وقف أي جهد لتحرير التجارة على المستوى الدولي.

أما في ما يخص القضية الثانية، فإن الاهتمام ينصب على ما إذا كانت الاتفاقيات التجارية التفصيلية هي داعمة أم معوقة لحرية التجارة متعددة الأطراف. وقد أشار (ليفي، 1997)، في هذا المجال، إلى سؤالين هما:

(1) هل يمكن للاتفاقيات التجارية التفضيلية تحويل حرية التجارة متعددة الأطراف غير الممكنة إلى تجارة ممكنة: النظر لهذه الاتفاقيات كتكتلات داعمة. ويجب على هذا السؤال بالنفي، لأن مبررات هذه الاتفاقيات هي لدعم الوظيفة السياسية للحكومات، وليس لتحرير التجارة متعددة الأطراف.

(2) هل يمكن تحويل الاتفاقيات التجارية التفضيلية التجارة الحرّة متعددة الأطراف من تجارة ممكنة إلى تجارة غير ممكنة: الاتفاقيات كتكتلات معوّمة؟ وفقاً لـ (ليفي، 1997)، فقد وجد في أحد نماذجه المستخدمة إمكانية لمثل هذا السيناريو.

سادساً: التجربة العربية: الاندماج إقليمياً / دولياً

1.6 عرض موجز لتجارب التكتل الإقليمي العربي الاقتصادية

يعتبر إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في فبراير من عام 1997، من أهم خطوات العمل العربي المشترك. وقد سبق هذه الخطوة تاريخ طويل من العمل العربي الاقتصادي المشترك بدأ حديثاً، بالمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يشير إلى الغرض من الجامعة والمتمثل في توثيق الصلات بين الدول العربية، ومن أولها الشؤون الاقتصادية والمالية، متضمناً "التبادل التجاري، والجمارك، والعملة، وشؤون الزراعة والصناعة". ذلك بالإضافة إلى خمسة مجالات للتعاون، كما يشير ميثاق الجامعة في مادته الثانية، وهي: "المواصلات، والثقافة، وشؤون الجنسية، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الصحية".

ويتجسد الإطار المؤسسي، ممثلاً بأعلى هيئة إقليمية عربية، أي الجامعة، بمجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة (صوت لكل دولة)، المادة الثالثة، على أن يكون ما يقرره المجلس بالإجماع، ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي كلتا الحالتين، تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها السياسية، المادة السابعة. معنى ذلك، أن السلطة العليا في العمل العربي المشترك، ومن ضمنه العمل الاقتصادي، هي للدول الأعضاء، وليس للسلطة الإقليمية، الجامعة ومؤسساتها (الميثاق، موقع الجامعة الإلكتروني).

وقد بدأت التوجهات نحو "التعاون" العربي في ظل الجامعة، منذ "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي"، في عام 1950، عندما عهدت في مادتها الثامنة إلى "مجلس اقتصادي" من دون تحديد محتوى التعاون وترتيباته، (مما يعني ترك الأمر للدول العربية لتحديد ما تراه في مجال التعاون. واستمرت آلية التعاون المتجسدة بالمجلس الاقتصادي ذات سلطات محدودة. تحول المجلس بعدها إلى "مجلس اقتصادي عربي" في عام 1953، ثم إسباغ كيان ذاتي على المجلس في عام 1959، تم تحوله إلى مجلس اقتصادي واجتماعي في عام 1977). أما فترة منتصف الخمسينات من القرن الماضي، فقد شهدت اتجاهها نحو التكامل، من خلال إنشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" في عام 1954، وما تلا ذلك من تبني الحريات الخمس للحريات الإقليمية العربية: حرية انتقال الأفراد، والسلع والخدمات، والإقامة والعمل، والنقل والترانزيت، وحقوق التملك.

وقد شهدت المنطقة العربية، منذ أربعينات القرن الماضي، جهوداً نحو تعزيز "المدخل التجاري" للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي. فقد شهد عام 1953، إعلان اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت"، المتضمنة إعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية (بنسبة 25%) على عدد من السلع. وطبقت هذه الاتفاقية خمس دول، وانضمت لها دولة الكويت بعد التحاقها

بالجامعة (وتم تعديل الاتفاقية أربعة مرات). وفي عام 1964، تم التوقيع على "السوق المشتركة". وتركز الاهتمام على إنشاء منطقة تجارة حرة، (استكمالاً) للمرحلة التي توقفت عندها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المشار إليها أعلاه)، من خلال تخفيض سنوي بنسبة (10%) على الرسوم الجمركية تنتهي في أواسط عام 1971، وتخفيض على السلع غير المدرجة بدءاً من أوائل عام 1965، لينتهي تحريرها في عام 1974. وقد انحصر تنفيذ قرار السوق المشتركة في البداية على شكل منطقة حرة، في أربع دول (الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر). كما أقرّ مجلس الوحدة الاقتصادية في عام 1978، إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية الأقل نمواً، بفعل تحرير تجارتها وخسائرها من عوائد التعريف. واستمر الأخذ والرّد في البحث عن آلية لتمويل هذا الصندوق حتى الألفية الثالثة.

إلا أن السوق المشتركة قد تعثرت في التنفيذ لعدة أسباب، منها ما يرتبط بقواعد المنشأ. فقد نصّت اتفاقية إنشاء السوق، (المادة السابعة عشر)، على خفض تكاليف الإنتاج المحلية، متضمنة المواد الأولية التي منشؤها أحد الدول الأعضاء بالسوق، على الأقل (40%) من التكاليف الكلية. وقد تم تعديل هذا الشرط في عام 1968، ليشير إلى المواد الأولية واليد العاملة المحلية بدلاً من المواد الأولية فقط. ثم تلاه تعديل آخر في عام 1978، ليشير إلى أن المنتجات هي من منشأ الدولة المعنية. وبناء على طلب العراق في عام 1968، فقد تقرّر تعجيل التخفيض بالرسوم الجمركية لتستكمل في عام 1971. إلا أن الإجراءات التنفيذية ظلّت قاصرة، واستمرت السوق المشتركة في إطار منطقة تجارة حرة. تبع ذلك العديد من قرارات مجلس الوحدة لإزالة القيود على التجارة حتى عام 1976، حيث أعلن المجلس التحرير الكامل للتجارة من كل القيود، مطالباً الدول بتنفيذ مبدأ التحرير، وقام بمراجعات عديدة للتنفيذ، إلا أنها لم تكن مشجعة.

بعدها قام المجلس في عام 1977، بإقرار اتفاق تجاري مدته خمس سنوات، تم وفقه اختيار (290) سلعة زراعية وصناعية لتحقيق صفة المنشأ العربي، وذات إمكانيات تصديرية عربية بينية وتتمتع باحتياجات استيرادية، على أن يتم ذلك من خلال تعاقد عربي-عربي طويل الأجل، يتضمن نوعية السلع المتفق على تبادلها، والأسعار، وتسديد الشحن بعملات قابلة للتحويل، وذلك بهدف تشجيع المنتجين بفعل توافر الأسواق مقدماً. إلا أنه لم تصادق على هذه الاتفاقية إلا الأردن والعراق. وظل الاتفاق غير مطبق، لذا كرّر مجلس الوحدة في عام 1984 ضرورة المصادقة عليه.

ورغم ترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالسوق المشتركة المرتبطة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرار البدء بها منذ بداية عام 1965، فقد تابع المجلس الاقتصادي العمل باتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953، المشار إليها أعلاه، الأمر الذي أحدث نوعاً من ازدواجية الاتفاقيات ذات الأهداف المتقاربة.

بعد ذلك طالبت بعض الدول العربية باتفاقية جديدة للتبادل التجاري، تأخذ بنظر الاعتبار التطورات ما بعد عام 1953. وبناء على دعوة العراق في عام 1977، فقد تم تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم أوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك. واتفق على عدم مسايرة اتفاقية تسهيل التبادل التجاري للأوضاع الحالية (آنذاك). وبناء على ذلك، فقد جرى إعداد اتفاقية جديدة وهي، اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري" لعام 1981، التي دخلت مجال التنفيذ في عام 1982، بعد تصديق خمس دول عربية عليها. وقد استهدفت هذه الاتفاقية، تنمية التبادل التجاري العربي البيئي، وربطه بدعم الأنشطة الإنتاجية المنتجة لسلع التبادل، ومن خلال مشاركة المؤسسات العربية المتخصصة بما في ذلك مؤسسات التمويل والضمان. وقد اعتمدت اتفاقية عام 1981 على قواعد منشأ (أن لا تقل القيمة المضافة ذات المنشأ العربي في الدولة المعنية عن 40%، و 20% في حالة إنتاج السلع المجمعة). وبلغ عدد الدول العربية المصدقة على الاتفاقية ثمانية عشر دولة.

في غضون ذلك، وفي محاولة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالسوق المشتركة، قرّر المجلس في عام 1983، إعداد برنامج متكامل لتنمية التبادل التجاري السلمي، بالاعتماد على تكامل ما بين الاستثمار، والإنتاج، والتجارة. وقد تم إقرار البرنامج في عام 1987. وقد أتاح هذا البرنامج للدول غير المطبقة لقرار السوق المشتركة المشاركة في منطقة التجارة الحرة المنشأ، وفقاً لقرار إنشاء السوق المشتركة دون بقية الأحكام. متضمناً أيضاً التنسيق التدريجي بين الإنتاج والتبادل التجاري، وكذلك توحيد الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستخدمة في إنتاج سلع مماثلة. على أن تكون مدة البرنامج خمس سنوات. إلا أنه تم التخلي عن البرنامج والبحث عن آلية جديدة للتبادل التجاري.

وأخيراً، وفي ظل تعثر الجهود السابقة، فقد اقترح مجلس الوحدة الاقتصادية في عام 1993 برنامجاً حول إستراتيجية عمل المجلس للأعوام 1995-2005، تضمنت دعوة لإنشاء "منطقة تجارية حرة كبرى" لتمييزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق المشتركة. وقد جاء هذا المقترح استجابةً لآراء رجال الأعمال، المعبر عنها باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية المؤيدة للمدخل التجاري للتكامل. بعد ذلك أكدت القمة العربية التي عقدت في عام 1996، على إنشاء منطقة التجارة الكبرى، وعهدت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة مقترح المنطقة. وقد تقرر إنشاء المنطقة بدءاً من عام 1998، والاعتماد على تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية (10%) سنوياً، وقد تم رفع نسبة الخفض للسنتين الأخيرتين إلى (20%)، ليتم استكمال المنطقة في نهاية عام 2005 بدلاً من عام 2007، (بلغ عدد الدول الأعضاء ثمانية عشر دولة، ولا زالت جزر القمر، والصومال، وموريتانيا خارج الدول الأعضاء). ولعل من أهم مشاكل هذه المنطقة، تلك المرتبطة بقواعد المنشأ، واستمرار القيود غير الجمركية.

2.6 تجربة المناطق الصناعية المؤهلة

بدأ العمل بالمناطق الصناعية المؤهلة منذ عام 1998، حالة المملكة الأردنية الهاشمية، ومنذ عام 2005، حالة جمهورية مصر العربية،⁽²⁵⁾ وذلك بهدف تشجيع استخدام مدخلات من منتجات السلطة الفلسطينية (8% في حالة الأردن، و11.7% في حالة مصر خفضت منذ 2008 إلى 10.5%)، وتصدير المنتجات النهائية إلى السوق الأمريكي بدون قيود جمركية أو غير جمركية، من دون أن يقابل ذلك التزام بتقديم معاملة جمركية تفضيلية من دول المناطق للمنتجات الأمريكية. علماً بأن عدد المناطق الصناعية المنضوية تحت هذه الاتفاقيات قد بلغ في حالة مصر 15 منطقة حالياً تتضمن 700 شركة مؤهلة. أما في حالة الأردن، فقد بلغ عدد المناطق (13) منطقة، وبعدها (55) شركة، وبعدها عاملين يقدر بحوالي (55) ألف عامل (نوجنت وعبداللطيف، 2010، ومواقع الكونز لمصر والأردن). ولعل من أهم خصائص هذا الشكل من التكتل الإقليمي التجاري، هو كونه ذا طابع إقليمي (دول عربية- السلطة الفلسطينية)، ومتعددة الأطراف (دول عربية- السلطة الفلسطينية- الولايات المتحدة الأمريكية)، من دون أن يكون هناك تعريف جمركية مع العالم الخارجي، كما هو الحال مع التكتلات الإقليمية التجارية المشار إليها سابقاً.

إلا أن هذه المناطق لا تستورد من الدول العربية (مصر، ولبنان، والمغرب، وعمان، وتونس، والإمارات)، في حالة الأردن، إلا في حدود (1.173%)، (مجمعة من جدول رقم 3، نوجنت وعبداللطيف، 2010). في حين تبلغ أكبر وارداتها من الصين، 48.18%، والسلطة الفلسطينية، 10.98%، وتايوان، 18.76%، لعام 2008. وتشكل صادرات هذه المناطق مصدراً رئيسياً لإجمالي صادراتها إلى الولايات المتحدة خاصة الحالة الأردنية، حيث تستوعب تقريباً كافة هذه الصادرات في السنوات الأخيرة، مع نسبة تصل إلى الثلث تقريباً في السنوات الأخيرة أيضاً في حالة جمهورية مصر العربية (أنظر الجدول رقم 3). ويبدو أن فكرة هذا النوع من التوجه الإقليمي للتكتل التجاري تحكمه اعتبارات قد تكون بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية البحتة.

جدول رقم (3) نسبة صادرات المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية من المناطق الصناعية المؤهلة (الكوز) إلى إجمالي صادرات الدولتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	المملكة الأردنية الهاشمية		جمهورية مصر العربية		النسبة (%)
	الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية	صادرات الكوز للولايات المتحدة الأمريكية	النسبة (%)	الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية	
2000	73	30	41.0	888	-
2001	229	181	79.0	882	-
2002	412	370	89.8	1356	-
2003	673	565	83.9	1143	-
2004	1093	929	84.9	1284	-
2005	1269	946	74.5	2091	285
2006	1422	1328	93.4	2399	636
2007	1329	1228	92.4	2377	690
2008	1137	1043	91.7	2370	744

المصدر: مجمعة ومحسوبة من نوجنت وعبد اللطيف، 2010، وموقع كتاب الإحصاء الأمريكي.

3.6 التوجه إقليمياً أم دولياً

لغرض تقييم تجربة التكتل الإقليمي التجاري العربي، وتوجهاتها إقليمياً أم دولياً، سيتم الاعتماد على أربعة مؤشرات لتتبع توجه التجارة الخارجية العربية في ما إذا كانت ذات توجه إقليمي عربي، أم توجه نحو الاندماج عالمياً. يوضح الجدول رقم (4) نتائج المؤشرين الأول والثاني. يهتم المؤشر الأول بالرقم القياسي لكثافة التجارة العربية⁽²⁶⁾ (كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح كلما عكس ذلك كثافة تجارية أكبر مع الدول العربية، والعكس صحيح). فإذا ما استبعدت موريتانيا (0.34)، والجزائر (0.68)، فإن جميع الدول تكون قد حققت قيمةً للمؤشر تزيد عن واحد في عام 1997. إلا أن تحرير التجارة العربية (من خلال المنطقة) لم يكتفِ التجارة بين الدول العربية: فقد شهدت عشر دول عربية (من مجموع الـ 19 دولة المشمولة بالتحليل، لم تتوفر بيانات عن بقية الدول العربية) إنخفاضاً في قيمة المؤشر.

جدول رقم (4) اتجاهات الأرقام القياسية لدرجة كثافة التجارة للدول العربية
وميل التجارة للدول العربية للفترة (1997-2006)

الاتجاه خلال الفترة 1997-2006		الدولة
الرقم القياسي لميل التجارة للدول العربية	الرقم القياسي لدرجة كثافة التجارة للدول العربية	
↓	↓	الأردن
↑	↑	الإمارات
↓	↓	البحرين
↑	↑	تونس
↑	↑	الجزائر
↑	↑	السعودية
↓	↓	السودان
↓	↓	سوريا
↑	↓	الصومال
↓	↓	العراق
↓	↓	عُمان
↓	↓	قطر
↓	↓	الكويت
↑	↓	لبنان
↓	↓	ليبيا
↑	↑	مصر
↓	↓	المغرب
↑	↑	موريتانيا
↑	↑	اليمن

المصدر: محتسبة من بيانات موقع صندوق النقد العربي.

ورغم تحسن قيمة المؤشر الأول، كثافة التجارة، في حالة بعض الدول العربية، إلا أنه شهد انخفاضاً في حالة دون أخرى لأسباب عديدة منها: (أ) الإصلاحات التجارية التي سادت في هذه الدول وما رافقتها من تخفيض للتعريف الجمركية بالشكل الذي ساهم بجعل صادراتها أكثر تنافسية، وبالتالي زادت حصة صادراتها لبقية أنحاء العالم (على حساب العالم العربي). (ب) أصبحت العديد من الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية (12 دولة عربية حتى الآن: البحرين، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات)، وبالتالي زيادة إمكانية حصول هذه الدول على مزايا من جرّاء تعزيز تجارتها مع الدول الأعضاء بالمنظمة. (ج) أما في حالة انخفاض قيمة مؤشر كثافة التجارة في حالة الأردن فيمكن أن يعزى، ضمن عوامل أخرى، إلى تعزيز تجارة الأردن، مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقية المنطقة الصناعية المؤهلة الموقعة في عام 1999. أما انخفاض قيمة المؤشر في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتعزى، ضمن عوامل أخرى، لشدة الارتباط التجاري لهذه الدول مع الكتلة الآسيوية. (د) أن العديد من أعضاء المنطقة بدأت بتعزيز قيودها غير الجمركية⁽²⁷⁾ مع الدول العربية لتعويض الآثار السلبية لخفض أو إزالة قيد التعريف الجمركية مع الدول العربية الأعضاء بالمنطقة.

أما المؤشر الثاني، فيهتم بالرقم القياسي للميل نحو التجارة⁽²⁸⁾. وتتركز مهمة هذا المؤشر في بيان الحقيقة التالية: رغم أن بعض الدول العربية قد بينت كثافة تجارية منخفضة، وفقاً للمؤشر الأول، إلا أنه من الممكن أن يكون هناك ميلاً للتجارة بين هذه الدول وبقية الدول العربية بسبب تسارع الانفتاح التجاري (معبّراً عنه بنسبة الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي). فرغم اتجاه انخفاض مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) في حالة بعض الدول العربية، إلا أن هناك تحسن في قيمة المؤشر الثاني (حالة الأردن، وتونس، والسودان، وقطر). ويعزى هذا التحسن، من وجهة نظر المؤشر الثاني، إلى ارتفاع درجة انفتاح هذه الدول ما بين 1997-2004 (بلغ معدل نمو مؤشر الانفتاح خلال هذه الفترة 34.3%) في حالة الأردن، و(16.9%) في حالة تونس، و(24.2%) في حالة السودان، و(62.2%) في حالة قطر).

ويتناول المؤشر الثالث مدى وجود أو عدم وجود التكتلات التجارية العربية البينية الفرعية⁽²⁹⁾ (30). ويوضح الجدولان (5) و (6) نتائج هذا المؤشر قبل وبعد تنفيذ اتفاقية المنطقة. ويوضح الجدول رقم (5) بروز ثلاث كتل إقليمية عربية فرعية في عام 1997 وهي:

- كتلة الشمال الأفريقي العربي.
 - كتلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
 - كتلة دول المشرق العربي.
- ولم يتم تغيير هذه الكتل جوهرياً بعد تنفيذ الاتفاقية (الجدول رقم (6)).

جدول رقم (5) كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية في العام (1997)

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان	السعودية	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن	الدولة الشركة
0.00	0.11	1.29	5.97	7.69	20.26	22.27	34.44	6.14	822.51	5.18	32.72	38.59	25.98	14.17	3.08	15.43	8.63		الأردن
0.00	0.02	0.12	0.57	0.73	1.93	2.12	3.29	0.59	78.46	0.49	3.12	3.68	2.48	1.35	0.29	1.47	6.84	6.84	الإمارات
4.67	0.00	0.17	1.01	0.21	0.85	9.34	15.22	11.75	0.08	0.00	0.00	0.00	11.43	0.99	1.62		3.66	6.34	البحرين
0.00	2.56	2.86	1.23	43.28	1.16	0.11	0.24	0.18	17.71	0.00	0.83	0.00	0.74	9.32		0.00	0.28	2.13	تونس
0.00	25.37	5.46	0.06	0.63	0.09	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	9.35	0.00	0.00	الجزائر
0.00	1.08	7.55	3.34	0.04	1.34	5.98	6.69	2.52	0.00	3.08	2.02	7.85		0.00	0.19	1.49	5.55	47.54	السعودية
209.30	0.00	0.06	69.69	9.11	22.06	2.12	0.75	0.00	0.10	0.00	41.24		41.92	1.03	9.14	0.00	63.59	7.90	السودان
0.00	0.44	3.15	3.47	6.18	66.51	7.64	5.85	0.00	46.47	0.00		0.00	0.51	39.41	34.64	2.81	0.33	16.67	سوريا
0.00	0.00	0.00	0.00	0.06	0.96	0.00	0.00	15.76	0.00		0.00	0.00	0.01	450.21	0.00	0.00	0.00	237.42	الصومال
0.00	0.00	0.00	2.01	0.00	26.04	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.67	0.00	0.00	280.83	العراق
0.00	0.68	0.05	0.99	1.21	0.00	2.70	2.47		0.00	0.00	1.58	1.70	2.00	0.05	0.34	2.10	17.28	1.45	عمان
0.00	0.00	0.00	0.65	0.00	0.84	0.00		6.24	0.00	0.00	0.90	0.11	4.08	0.00	0.00	4.75	8.36	4.34	قطر
0.00	0.02	0.43	1.40	0.01	0.56		2.08	1.31	0.00	0.14	2.17	0.03	1.84	0.00	0.40	1.87	1.35	0.70	الكويت
0.00	7.48	3.03	11.08	21.84		30.89	18.37	2.47	0.00	0.00	79.82	15.69	29.80	4.35	1.34	33.82	14.96	53.46	لبنان
0.00	1.18	1.95	2.67		2.05	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2.63	85.68	0.02	0.34	14.86	0.00	0.00	1.46	ليبيا
0.00	0.00	1.65		14.05	4.92	2.63	1.81	0.61	24.91	1.55	9.44	18.35	5.48	0.96	2.69	0.65	1.14	7.23	مصر
0.00	23.12		0.74	18.74	0.68	0.29	0.10	0.27	0.26	0.00	1.40	0.02	1.91	0.34	4.07	0.04	0.18	1.10	المغرب
0.00		0.85	1.43	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.07	0.00	0.00	0.00	موريتانيا
0.00	0.00	0.01	0.16	0.02	0.02	10.86	0.24	0.42	0.00	66.67	0.64	0.50	2.80	0.00	0.03	0.13	0.86	0.65	اليمن

جدول رقم (6) كثافة التجارة البينية العربية للدول العربية في العام (2006)

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	الصومال	سوريا	السودان	السعودية	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن	الدولة الشريكة
20.50	0.78	0.55	4.73	5.66	23.22	19.42	13.16	5.49	60.45	1.91	46.24	20.69	18.21	10.70	1.78	8.22	10.42		الأردن
19.71	0.07	0.47	0.89	0.39	1.45	2.99	3.96	19.64	0.00	4.89	9.26	5.56	2.20	0.41	0.31	3.64		2.09	الإمارات
1.21	0.00	1.22	0.85	0.46	11.07	7.21	7.93	19.91	0.01	0.01	0.72	21.13	8.05	1.89	0.47		5.17	0.49	البحرين
0.45	7.70	5.31	1.75	60.57	0.88	0.57	0.28	0.03	0.08	0.00	0.82	0.53	0.69	10.55		1.74	0.25	0.58	تونس
0.05	0.39	3.96	2.75	0.37	0.32	0.04	0.00	0.01	0.00	0.03	0.27	0.02	0.08		3.34	0.00	0.27	0.07	الجزائر
10.36	0.34	4.04	5.47	0.49	2.40	5.35	5.62	2.44	0.35	1.42	3.49	5.11		0.28	0.40	44.53	5.77	18.44	السعودية
0.00	0.00	0.00	2.54	0.00	2.99	0.00	0.49	0.05	0.00	0.00	1.09		0.00	13.63	0.00	0.65	0.02	1.25	السودان
4.12	1.43	0.70	9.61	4.99	44.13	7.96	2.46	0.31	25.67	0.26		6.00	12.21	2.38	1.97	0.37	0.75	28.78	سوريا
532.67	0.00	0.02	1.40	0.00	4.60	20.69	2.95	75.19	0.00		0.00	1.92	6.33	0.29	0.00	25.90	87.80	2.84	الصومال
0.11	0.00	1.80	0.05	0.00	0.16	0.00	0.00	0.00		0.00	33.14	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03	1.62	العراق
9.08	2.32	0.08	0.37	3.42	0.60	2.94	2.96		0.99	33.25	2.80	0.96	2.19	0.05	0.23	3.43	11.02	0.76	عمان
0.59	0.00	0.55	0.50	1.48	1.92	3.48		1.99	0.08	0.00	1.52	2.06	0.99	0.32	0.32	3.87	6.30	0.33	قطر
15.93	0.00	0.29	0.92	0.00	1.12		0.68	1.10	0.00	0.00	5.10	0.52	0.72	0.02	0.27	1.11	0.79	1.38	الكويت
8.08	4.57	2.54	8.49	2.76		30.36	29.96	4.23	31.68	0.00	92.30	11.34	12.31	3.72	1.85	13.19	13.36	42.81	لبنان
0.00	0.00	1.21	1.13		1.05	0.00	0.19	0.01	0.00	0.00	8.17	0.63	0.03	0.05	13.67	0.00	0.68	0.12	ليبيا
18.34	1.09	2.82		11.05	16.97	3.17	1.48	0.56	1.44	0.44	17.87	18.84	3.57	1.39	1.83	0.62	3.06	16.87	مصر
2.87	26.07		1.19	2.01	3.27	0.49	0.32	0.78	0.35	0.00	3.34	0.08	0.84	2.93	6.18	0.11	0.32	2.17	المغرب
0.00		0.41	1.57	0.00	4.35	0.17	0.05	0.00	0.00	0.00	0.24	0.00	0.04	5.37	1.00	0.04	0.00	0.14	موريتانيا
	0.20	0.00	2.00	0.19	0.24	10.57	1.91	1.65	2.13	75.03	0.82	1.02	4.09	0.01	0.09	0.21	5.29	0.53	اليمن

وأخيراً يهتم المؤشر الرابع، الرقم القياسي للتوجه الإقليمي⁽³¹⁾، والميزة النسبية الظاهرة⁽³²⁾ للتحقق مما إذا كانت المنطقة (كتعبير عن تحرير التجارة) قد ساهمت في تسريع تجارة السلع التي تتمتع بها الدول العربية بميزة تنافسية أم لا. وقد تم التحقق من ذلك على خطوتين: (أ) تحديد تلك المنتجات التي شهدت زيادة في صادراتها البينية العربية، مقارنة مع صادرات هذه السلع لبقية أنحاء العالم (مؤشر الرقم القياسي للتوجه الإقليمي). وفي حالة كون قيمة هذا المؤشر أكبر من واحد، فمعنى ذلك أن صادرات المنتج (j) هي أكبر بينياً، مقارنة مع الصادرات لبقية العالم. يوضح الجدول رقم (7) نتائج هذا المؤشر عند الحدّ الثاني من التصنيف القياسي للتجارة الخارجية⁽³³⁾، الإصدار الثالث، وذلك للعامين 1997 و 2004. ويلاحظ هنا، بأنه ضمن (67) سلعة مشمولة عند هذا الحدّ هناك (44) سلعة أظهرت تحسناً في توجه الصادرات نحو دول المنطقة. (ب) بعد ذلك يستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة⁽³⁴⁾، أنظر الملحق، للتحقق من أن السلع التصديرية المتوجهة نحو دول المنطقة (نتيجة المؤشر الرابع) هي نفس السلع التي تتمتع بها دول المنطقة بميزة تنافسية مع بقية أنحاء العالم. كذلك يوضح الجدول رقم (8) نتائج هذا المؤشر، ويميّز بين نوعين من السلع: سلع مع ميزة تنافسية، و سلع بدون ميزة تنافسية. ويشير هذا الجدول إلى السلع المتميزة بتسارع أدائها التصديري نحو دول المنطقة. إلا أنه يلاحظ أن هناك عدد قليل من السلع (التي شهدت ارتفاعاً بتوجه صادراتها نحو دول المنطقة) تتسم بقيمة نسبية ظاهرة أكبر من واحد، (وهذه السلع هي: النفط ومنتجاته، الأسمدة الخام، والغاز الطبيعي والمصنّع، والأسمدة المصنّعة).

معنى ذلك أن هذه السلع الأربع، هي فقط التي شهدت تحسناً في ميزتها النسبية في الأسواق العالمية من مجموع السلع التي شهدت زيادة في صادراتها لدول المنطقة. يوضح الجدول رقم (9)، أن كافة السلع التي شهدت انخفاضاً في صادراتها لدول المنطقة، هي سلع لا تتمتع بميزة نسبية في الأسواق العالمية، (كافة القيم أقل من واحد في الجدول المذكور).

يعني ذلك أنه عندما حدث توسع في التبادل التجاري العربي (على شكل صادرات) ضمن تلك السلع التي تشهد توسعاً في توجهها نحو دول المنطقة، وضمن تلك السلع التي لا تتمتع بميزة نسبية، فإن ذلك لا يعني خسارة في الرفاه الاقتصادي العربي (لأن أغلب السلع، ذات قيم ميزة نسبية ظاهرة أقل من واحد، ليست محللاً للتجارة مع بقية أنحاء العالم، بل ذات سوق عربي، وبالتالي سوف لن يخسر العالم العربي بسبب تحوّل هذه السلع نحو دول المنطقة. ماعدا السلع الأربع المشار إليها أعلاه، والتي تتمتع بنفس الوقت بصادرات دولية بالإضافة للصادرات العربية).

جدول رقم (7) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية للفترة (1997-2006)

الاتجاه خلال الفترة 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
↓	حيوانات حية ماعدا السمك	00
↓	لحوم ومحضرات لحوم	01
↓	منتجات ألبان وبيض طيور	02
↑	أسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولافتقاريات مائية، ومحضرات منها	03
↓	حبوب ومحضرات حبوب	04
↑	خضر وفواكه	05
↓	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل نحل	06
↑	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها	07
↓	أعلاف للحيوانات (لا تتضمن الحبوب غير المطحونة)	08
↓	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل	09
↑	المشروبات	11
↑	التبغ ومصنوعات التبغ	12
↑	صلال (جلود خام)، وجلود فراء، خام	21
↑	البذور الزيتية والثمار الزيتية	22
↓	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص)	23
↑	الفلين والخشب	24
↑	عجائن وفضلات الورق	25
↑	الياف نسجية (ماعدا كرات الصوف المشط (التويس) وغيره من الصوف المشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	26
↑	أسمدة خام، غير تلك الواردة في القسم 56، ومعادن (خام باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة)	27
↑	أركزة فلزية ونفايات فلزات	28
↑	مواد حيوانية ونباتية خام، غير مصنفة في موضع آخر	29
↓	فحم، وكوك، وقوالب سقاط الفحم	32
↑	نפט ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما	33
↑	غاز طبيعي ومصنوع	34
↓	زيوت ودهون حيوانية	41
↑	دهون وزيوت نباتية ثابتة، خام، أو مكررة، أو مجزأة	42
↓	دهون وزيوت نباتية، مجهزة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي؛ أخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غير مصنفة في موضع آخر	43

تابع جدول رقم (7) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية للفترة (1997-2006)

الاتجاه خلال الفترة 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
↓	مواد كيميائية عضوية	51
↓	مواد كيميائية غير عضوية	52
↓	مواد الصباغة والديباغة والتلوين	53
↑	منتجات طبية وصيدلية	54
↑	زيوت عطرية وراتنجانات ومواد عطور: محضرات نزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف	55
↓	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272)	56
↓	لدائن في أشكالها الأولية	57
↓	لدائن في أشكال غير أولية	58
↑	مواد ومنتجات كيميائية غير مصنفة في موضع آخر	59
↓	جلود ومصنوعات جلدية، غير مصنفة في موضع آخر، وجلود فراء مجهزة	61
↓	مصنوعات من المطاط، غير مصنفة في موضع آخر	62
↑	مصنوعات من فلين ومصنوعات خشبية (في ما عدا الأثاث)	63
↓	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى	64
↑	غزل نسجي، ونسج، وأصناف جاهزة غير مصنفة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	65
↑	مصنوعات معدنية لا فلزية، غير مصنفة في موضع آخر	66
↑	الحديد والصلب (الفولاذ)	67
↑	فلزات (معادن) غير حديدية	68
↑	مصنوعات معدنية، غير مصنفة في موضع آخر	69
↑	مكثات ومعدات توليد الطاقة	71
↓	مكثات مخصصة لصناعات معينة	72
↓	مكثات شغل الفلزات (المعادن)	73
↓	مكثات ومعدات صناعية عامة، غير مصنفة في موضع آخر، وأجزاء مكثات غير مصنفة في موضع آخر	74
↓	مكثات مكتبية ومكثات أوتوماتية لتجهيز البيانات	75
↓	أجهزة ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت وإذاعته	76
↑	مكثات وأجهزة وأدوات كهربائية، غير مصنفة في موضع آخر وأجزائها الكهربائية (بما في ذلك أجزاء غير كهربائية مقابلة، غير مصنفة في موضع آخر، للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77
↓	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية)	78
↓	معدات نقل سكك حديد، وأخرى	79

تابع جدول رقم (7) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية للفترة (1997-2006)

الاتجاه خلال الفترة 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
↓	مباني سابقة التجهيز؛ تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة والإضاءة، غير مصنفة في موضع آخر	81
↓	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	82
↓	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة	83
↑	البسة وتوابعها	84
↓	أحذية	85
↓	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم، غير مصنفة في موضع آخر	87
↓	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصرية، غير مصنفة في موضع آخر؛ الساعات بأنواعها	88
↑	أدوات مصنعة متنوعة، غير مصنفة في موضع آخر	89
غير متوفرة	طروود (رزم) بريدية غير مصنفة حسب النوع	91
غير متوفرة	معاملات وسلع خاصة غير مصنفة حسب النوع	93
غير متوفرة	نقود (غير النقود الذهبية)، ليست عملة قانونية	96
↑	ذهب، غير نقدي (باستثناء ركاز ومركزات الذهب)	97

المصدر: محتسبة من قواعد بيانات تجارة السلع.

جدول رقم (8) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات الاتجاه الموجب، والميزة التنافسية الظاهرة للفترة (1997-2006)

الميزة النسبية الظاهرة		الاتجاه الموجب 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↑	حيوانات حية ماعدا السمك	00
منخفضة	منخفضة	↑	لحوم ومحضرات لحوم	01
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات ألبان وبيض طيور	02
منخفضة	منخفضة	↑	حبوب ومحضرات حبوب	04
منخفضة	منخفضة	↑	خضر وفواكه	05
منخفضة	منخفضة	↑	سكر، ومحضرات سكرية، وعسل نحل	06
منخفضة	منخفضة	↑	بن وشاي وكاكاو وتوابل ومصنوعاتها	07
منخفضة	منخفضة	↑	أعلاف للحيوانات (لا تتضمن الحبوب غير المطحونة)	08

تابع جدول رقم (8) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات الاتجاه الموجب، والميزة التنافسية الظاهرة للفترة (1997-2006)

الميزة النسبية الظاهرة		الاتجاه الموجب 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات ومحضرات متنوعة صالحة للأكل	09
منخفضة	منخفضة	↑	المشروبات	11
منخفضة	منخفضة	↑	صلال (جلود خام)، وجلود فراء، خام	21
منخفضة	منخفضة	↑	المطاط الخام (بما في ذلك المطاط التركيبي والمستخلص)	23
منخفضة	منخفضة	↑	ألياف نسجية (ماعدات كرات الصوف المشط (التويس) وغيره من الصوف المشط) وفضلاتها (غير مصنوعة على شكل غزل أو نسيج)	26
مرتفعة	مرتفعة	↑	أسمدة خام، غير تلك الواردة في القسم 56، ومعادن (خام باستثناء الفحم والنفط والأحجار الكريمة)	27
منخفضة	منخفضة	↑	أركرة فلزية ونفايات فلزات	28
مرتفعة	مرتفعة	↑	نفط ومنتجات نفطية ومواد متصلة بهما	33
مرتفعة	مرتفعة	↑	غاز طبيعي ومصنوع	34
منخفضة	منخفضة	↑	دهون وزيت نباتية ثابتة، خام، أو مكررة، أو مجزأة	42
منخفضة	منخفضة	↑	مواد كيميائية عضوية	51
منخفضة	منخفضة	↑	مواد الصباغة والديباغة والتلوين	53
منخفضة	منخفضة	↑	منتجات طبية وصيدلية	54
منخفضة	منخفضة	↑	زيوت عطرية وراتنجانات ومواد عطور؛ محضرات تزيين (تواليت) وتلميع وتنظيف	55
مرتفعة	مرتفعة	↑	أسمدة (عدا ما هو مذكور في المجموعة 272)	56
منخفضة	منخفضة	↑	لدائن في أشكالها الأولية	57
منخفضة	منخفضة	↑	لدائن في أشكال غير أولية	58
منخفضة	منخفضة	↑	مواد ومنتجات كيميائية غير مصنفة في موضع آخر	59
منخفضة	منخفضة	↑	جلود ومصنوعات جلدية، غير مصنفة في موضع آخر، وجلود فراء مجهزة	61
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات من فلين ومصنوعات خشبية (في ما عدا الأثاث)	63
منخفضة	منخفضة	↑	ورق، وورق مقوى (كرتون)، وأصناف من عجينة الورق أو من الورق أو من الورق المقوى	64
منخفضة	منخفضة	↑	غزل نسجي، ونسيج، وأصناف جاهزة غير مصنفة في موضع آخر، ومنتجات متصلة بها	65

تابع جدول رقم (8) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات الاتجاه الموجب، والميزة التنافسية الظاهرة للفترة (1997-2006)

الميزة النسبية الظاهرة		الاتجاه الموجب 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات معدنية لافلزنية، غير مصنفة في موضع آخر	66
منخفضة	منخفضة	↑	الحديد والصلب (الفلواذ)	67
منخفضة	منخفضة	↑	فلزات (معادن) غير حديدية	68
منخفضة	منخفضة	↑	مصنوعات معدنية، غير مصنفة في موضع آخر	69
منخفضة	منخفضة	↑	مكثات ومعدات توليد الطاقة	71
منخفضة	منخفضة	↑	مكثات شغل الفلزات (المعادن)	73
منخفضة	منخفضة	↑	مكثات ومعدات صناعية عامة، غير مصنفة في موضع آخر، وأجزاء مكثات غير مصنفة في موضع آخر	74
منخفضة	منخفضة	↑	مكثات مكتبية ومكثات أوتوماتية لتجهيز البيانات	75
منخفضة	منخفضة	↑	مكثات وأجهزة وأدوات كهربائية، غير مصنفة في موضع آخر وأجزاءها الكهربائية (بما في ذلك أجزاء غير كهربائية مقابلة، غير مصنفة في موضع آخر، للمعدات الكهربائية من الطراز المنزلي)	77
منخفضة	منخفضة	↑	معدات نقل سكك حديد، وأخرى	79
منخفضة	منخفضة	↑	مباني سابقة التجهيز؛ تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمركة والتدفئة والإضاءة، غير مصنفة في موضع آخر	81
منخفضة	منخفضة	↑	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	82
منخفضة	منخفضة	↑	البسة وتوابعها	84
منخفضة	منخفضة	↑	أحذية	85
منخفضة	منخفضة	↑	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم، غير مصنفة في موضع آخر	87
منخفضة	منخفضة	↑	أدوات مصنعة متنوعة، غير مصنفة في موضع آخر	89
منخفضة	منخفضة	↑	ذهب، غير نقدي (باستثناء ركاز ومركزات الذهب)	97
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	طرود (رزم) بريدية غير مصنفة حسب النوع	91
غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	نقود (غير النقود الذهبية)، ليست عملة قانونية	96

منخفضة = أقل من (1).

مرتفعة = أكبر من (1).

المصدر: محتسبة من قواعد بيانات تجارة السلع.

جدول رقم (9) الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للدول العربية ذات التوجه السلبي، والميزة النسبية الظاهرة للفترة (1997-2006)

الميزة النسبية الظاهرة		الاتجاه السالب 2006-1997	اسم المنتج	التصنيف القياسي الدولي للتجارة الخارجية الإصدار الثالث
2006	1997			
منخفضة	منخفضة	↓	أسماك (غير الثدييات البحرية)، وقشريات، ورخويات، ولاقناريات مائية، ومحضرات منها	03
منخفضة	منخفضة	↓	التبغ ومصنوعات التبغ	12
منخفضة	منخفضة	↓	البذور الزيتية والثمار الزيتية	22
منخفضة	منخفضة	↓	الفلين والخشب	24
منخفضة	منخفضة	↓	عجائن وفضلات الورق	25
منخفضة	منخفضة	↓	مواد حيوانية ونباتية خام، غير مصنفة في موضع آخر	29
منخفضة	منخفضة	↓	فحم، وكوك، وقوالب سقاط الفحم	32
منخفضة	منخفضة	↓	زيوت ودهون حيوانية	41
منخفضة	منخفضة	↓	دهون وزيوت نباتية، مجهزة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي؛ أخلاط أو محضرات غير صالحة للأكل من الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية، غير مصنفة في موضع آخر	43
منخفضة	منخفضة	↓	مواد كيميائية غير عضوية	52
منخفضة	منخفضة	↓	مصنوعات من المطاط، غير مصنفة في موضع آخر	62
منخفضة	منخفضة	↓	مكونات مخصصة لصناعات معينة	72
منخفضة	منخفضة	↓	أجهزة ومعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتسجيل الصوت وإذاعته	76
منخفضة	منخفضة	↓	مركبات برية (بما في ذلك المركبات ذات الوسائد الهوائية)	78
منخفضة	منخفضة	↓	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة	83
منخفضة	منخفضة	↓	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي ولوازمها وأصناف بصرية، غير مصنفة في موضع آخر؛ الساعات بأنواعها	88

منخفضة = أقل من (1).
المصدر: محتسبة من قواعد بيانات تجارة السلع.

إن أداء التبادل التجاري العربي لاسيما المتجسد منذ عام 1998 باتفاقية المنطقة هو أداء متواضع، وهذا ليس بالجديد. لذا فإنه من المهم التركيز على المشاكل أو العقبات الهيكلية وراء تواضع نتائج العمل العربي المشترك على شكل التبادل التجاري. وهنا تبرز العديد من المحددات التي يتوجب أن تكون محلاً للتفكير واختيار البدائل بهدف معالجة هذه المشاكل والعقبات.

سابعاً: استنتاجات

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت أغلب الدول العربية بالاتجاه نحو التكتل الاقتصادي، تحت أشكال متعددة وجهود مختلفة، توجت آخرها باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى. فهل نتج عن هذه الجهود اندماج تجاري أكبر نحول الإقليم العربي، أم نحو السوق العالمي؟ للإجابة على هذا التساؤل، يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

(1) رغم الإصرار السياسي والاقتصادي على إنجاح اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرّة الكبرى، وتحقيق هدف المنطقة في غضون ثمان سنوات، بدلاً من عشر، من خلال إزالة التعريفات الجمركية تدريجياً، إلا أن أغلب التجارة لا زالت توجه مع بقية أنحاء العالم وليس بالاتجاه الإقليمي العربي أساساً. حيث شهدت قيمة مؤشر كثافة التجارة (المؤشر الأول) اتجاهاً نحو الانخفاض (↓) في حالة (12) دولة عربية من مجموع (19) دولة مشمولة بالتحليل. ويلاحظ هنا بأنه رغم انخفاض قيمة المؤشر الأول (كثافة التجارة) لبعض الدول العربية، إلا أن بعض هذه الدول شهدت تحسناً في قيمة المؤشر الثاني الخاص بالميل نحو التجارة (رغم انخفاض كثافتها التجارية مع الدول العربية، فقد شهدت ميلاً نحو مزيد من التجارة مع هذه الدول)، إلا أنها ستظل دولاً محدودة العدد (الأردن، وتونس، والسودان، وقطر). ويرجع هذا الميل إقليمياً عربياً لارتفاع درجة الانفتاح التجاري حديثاً، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

فلو أخذت حالة الأردن مثلاً في عام 2006، لوجد أن أهم شركائها التجاريين من العرب يعد أهم من دول المشرق ماعدا السعودية (حسب درجة الأهمية): لبنان، وسوريا، والسعودية، ومصر، والصومال. وكذلك الأمر بالنسبة حالة مصر (ماعدا السعودية): سوريا، ولبنان، والسعودية، والأردن، والجزائر. في حين شهدت تجارة تونس العربية تكتلاً واضحاً مع كل من: ليبيا، والمغرب، والجزائر، ومصر. أما في حالة ليبيا، فيلاحظ تكتلها التجاري العربي أساساً مع: تونس، ومصر، والأردن، وسوريا، وعمان.

(2) بغض النظر عن كثافة، وميل، التجارة الموجهة نحو الإقليم العربي، إلا أنها ظلت متواضعة، حيث بقيت الصادرات العربية البينية في حدود 8-10%، ومتركة في أكثر من ثلثها في النفط ومنتجاته. معنى ذلك، أن المزايا التمييزية في التجارة الإقليمية العربية، لم تساهم في دعم توجه التجارة نحو الإقليم العربي. وعلى رأس هذه المزايا، الخفض التدريجي، ومن ثم إلغاء التعريفات الجمركية. ولا زالت التجارة مع بقية أنحاء العالم، سواء من خلال تكتلات إقليمية عربية-أجنبية، أو من خلال التجارة متعددة الأطراف، هي الغالبة.

(3) إذا ما أخذت نتائج المؤشر الرابع بنظر الاعتبار، فإنه يلاحظ أن هناك مجموعات أربع سلع (عند الحد الثاني من تصنيف الأمم المتحدة للتجارة الخارجية⁽³⁵⁾) تتميز بوضع تنافسي (فيه مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من واحد): النفط ومنتجاته، والأسمدة الخام، والغاز الطبيعي والمصنّع، والأسمدة المصنّعة) وأن بقية السلع (الـ 67 سلعة المشمولة بالتحليل)، محل التبادل التجاري الإقليمي العربي، لا تتميز بميزة نسبية ظاهرة. وهو الأمر الذي لا يشجّع على استيراد سلع عربية لا تتمتع بمزايا تنافسية مقارنة بالسلع المستوردة من بقية أنحاء العالم.

(4) لماذا؟

لعلّ من أهم أسباب ظاهرة التوجه التجاري العربي نحو بقية أنحاء العالم على حساب التوجه الإقليمي العربي، هو الخلل المتراكم تاريخياً في النظرة للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي. حيث أن الفشل في توفير العرض من السلع والخدمات المطلوبة عربياً، من ناحية، وتدني نوعية السلع المعروضة، من ناحية أخرى، قد ساهم في خلق واستمرار هذه الظاهرة. لقد كانت نتائج النمو والتنمية، تاريخياً، متواضعة في أغلب الدول العربية، وبالشكل الذي لم ينتج عنه عرض جاذب من السلع الاستهلاكية، والوسيط، والاستثمارية. حيث ظلت حصة الصادرات إلى إجمالي العرض متواضعة. فعلى سبيل المثال، لو أخذت تجربة أعرق دولة عربية في التصنيع، تاريخياً، مثل جمهورية مصر العربية، فإنه يلاحظ تواضع مساهمة الصادرات إلى العرض الكلي في عدد من الأنشطة الاقتصادية، كما يلخصها الجدول رقم (10) أدناه.

جدول رقم (10) حصة الصادرات/ إجمالي العرض لعدد من الأنشطة للفترة (2008-2009) حالة جمهورية مصر العربية

حصة الصادرات/ العرض الكلي (%)		النشاط
2009	2008	
13.6	13.6	أجهزة وخدمات الاتصالات
5.7	6.0	الأجهزة الطبية
3.5	3.8	مولدات الطاقة الكهربائية
0	0	الصناعة البتروكيمياوية
0	0	منتجات وخدمات ما بعد بيع وسائل النقل
0	0	أجهزة تغليف
0	0	معدات سكك حديد وقطارات
0	0	خدمات الموانئ
0	0	أجهزة معالجة الأغذية
0	0	الأجهزة والتدريب التعليمي

المصدر: خدمات التجارة الأمريكية (أ)، 2009.

أما في حالة أكبر دولة نفطية، المملكة العربية السعودية، فيلخص الجدول رقم (11) حصة الصادرات لعدد من الأنشطة.

جدول رقم (11) حصة الصادرات/ إجمالي العرض لعدد من الأنشطة للفترة (2007-2008)
حالة المملكة العربية السعودية

النشاط	حصة الصادرات/ العرض الكلي (%)	
	2009	2008
الهندسة المعمارية	0	0
أجهزة وقطع غيار وسائل النقل	0	0
معدات البناء	0	0
التدريب والخدمات التعليمية	0	0
أنظمة الطاقة الكهربائية	16.7	16.5
الأجهزة الطبية	0	0
مكائن الحقول والنفط الغاز	0	0
أجهزة السيطرة على التلوث	11.0	11.1
أجهزة وخدمات الأمن والأمان	0	0
أجهزة معالجة الأغذية	4.4	4.4

المصدر: خدمات التجارة الأمريكية (ب)، 2009.

تشير مثل هذه المساهمات المتواضعة للصادرات العربية إلى تواضع جهود التصنيع تاريخياً كماً ونوعاً، ويعود ذلك إلى سوء تطبيق سياسات إحلال الواردات. ويتجسد هذا السوء أساساً في الجمود عند مرحلة الإنتاج الاستهلاكي، وعدم الانتقال، (كما حدث في تجارب الدول الصناعية المتقدمة والدول المصنّعة حديثاً)، إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة والاستثمارية، والاستمرار غير المبرر اقتصادياً في مرحلة الصناعة الناشئة، واستمرار حوافز الحماية لأسباب سياسية ولخدمة مصالح فئات الصناعيين، وغير مرتبطة بأسباب الكفاءة التي كانت تتطلب الخفض التدريجي للحماية، والضغط على المنتجين غير الأكفاء للخروج من السوق بعد استفادهم لكل المزايا المقدمة من الدولة التنموية. بالإضافة إلى ضعف المؤسسات المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية ومن ضمنها الصناعة، وغلبة القرارات السياسية على الاقتصادية، وغياب المساءلة والمحاسبة، وضمور إن لم يكن غياب دور القضاء المحايد في المنازعات التجارية ومحاربة الاحتكار.

إن نجاح السياسة الصناعية، والنمو، كان يجب أن يسبقهما جهد لتحرير التجارة إقليمياً ودولياً. أضف إلى ذلك، فإن السياسة الصناعية التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تتسم في حالات كثيرة، بدعم القطاع الصناعي بالكامل، وليس بدعم نشاط أو أنشطة محددة تتسم بالكفاءة،

وبالأدوار المشجعة مستقبلاً. والأهم من ذلك، عدم الربط بين السياسة الزراعية، والصناعية، والبحث والتطوير، والتعليم، ونظام القيم بالمجتمع. وهو الأمر الذي أدى بالإضافة لأسباب أخرى، إلى جمود الصادرات العربية عند السلع ذات المحتوى من الموارد الطبيعية (النفط والغاز، والزراعية أساساً)، أو ذات المحتوى التقني المنخفض. مع تواضع الصادرات العربية-العربية، أو العربية الأجنبية، ذات المحتوى التقني المتوسط، والمرتفع (حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيدو). يوضح الجدول رقم (12)، وضع عدد من الدول العربية في أدائها التصديري الصناعي، معبراً عنه بالرقم القياسي للمنافسة الصناعية⁽³⁶⁾.

جدول رقم (12) قيمة ومرتبة الرقم القياسي للتنافسية الصناعية (CIP) لعدد من الدول العربية في عامي 1980 و 2003

عام 2003 (100 دولة)		عام 1980 (93 دولة)		الدولة العربية
المرتبة	الرقم القياسي	المرتبة	الرقم القياسي	
51	0.255	55	0.187	تونس
56	0.247	62	0.173	المغرب
63	0.218	61	0.173	الأردن
64	0.213	72	0.133	مصر
76	0.180	76	0.187	لبنان
87	0.159	43	0.224	الكويت
89	0.157	55	0.232	قطر (1993)
98	0.112	-	-	السودان
102	0.098	59	0.179	اليمن (1998)
103	0.098	70	0.141	عمان
114	0.070	77	0.110	سوريا
117	0.056	84	0.098	الجزائر
-	-	91	0.66	ليبيا
-	-	81	0.103	المملكة العربية السعودية

المصدر:- اليونيدو، 2004.
- موقع اليونيدو.

كما يلاحظ من الجدول رقم (12)، فإن كافة الأرقام القياسية للتنافسية الصناعية للدول العربية المشمولة، تقع في فئة الربع الأدنى من قيمة الرقم (0 - 1)، ما عدا تونس لعام 2003، حيث تقع على حافة الربع الثاني من قيمة الرقم. الأمر الذي لا يدعم توفير الاحتياجات من السلع الصناعية المستوردة من مصادر داخل التكتل الإقليمي العربي، بل من خلال التجارة متعددة الأطراف مع بقية أنحاء العالم.

(5) كيف يمكن تفسير دعوة وإيمان منظمة التجارة العالمية بالتجارة متعددة الأطراف، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية (الوارد في المادة الأولى، الفقرة الأولى من جات 1947، والمادة الثانية من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)، وتنامي التكتلات الإقليمية التجارية القائمة على التمييز التجاري والحد من عمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية⁵. قبل المساهمة في الجواب، لا بد من الإشارة إلى التعليق الساخر لأحد أهم المدافعين عن حرية التجارة، وهو بجواتي (بجواتي، 2009)، حيث يشير إلى أن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، قد تحول بفعل المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لاتفاقيات التكتل الإقليمي، إلى مبدأ الدولة الأدنى بالرعاية⁽³⁷⁾. وقد تم السماح لهذه التكتلات من خلال الإشارة للمرجعيات القانونية الواردة في المادة (24) من الجات، والمادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات، وشرط التمكين الوارد بجولة طوكيو عام 1979، أساساً (تحت مفهوم "النظام المعمم للتفضيلات"⁽³⁸⁾).

للإجابة على التساؤل أعلاه، فإنه لا بد من الإشارة إلى وجود بعض المشاكل في تحديد المفاهيم الواردة في بنود الاتفاقيات التي تسمح للتكتلات الإقليمية التجارية. فعلى سبيل المثال، تشترط المادة (24)، المشار إليها أعلاه، السماح للتكتل الإقليمي التجاري بشروط منها (أ) ضرورة إزالة القيود على التجارة الجوهرية بين أطراف التكتل. ولم يتم تحديد ما هو المقصود بالتجارة الجوهرية، وهل المقصود هو الجانب الكمي مثل ضرورة وصول الحصة المحررة من التجارة الإجمالية إلى (90%) أو (80%) أو (70%)، أم أن المقصود بها هو الجانب النوعي المتمثل في عدم استبعاد أي نشاط من تحرير التجارة إقليمياً. ورغم إنشاء لجنة، ضمن منظمة التجارة العالمية، بإسم "لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية"⁽³⁹⁾ لتحديد ما المقصود بهذه المفاهيم، إلا أنها لم تصل إلى أي تحديد حتى الآن. وهو الأمر الذي ساهم في انتشار التكتلات الإقليمية بدون ضوابط من وجهة نظر المنظمة، والاتجاه إقليمياً على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف. (ب) من ناحية أخرى، فإن "شرط التمكين" المشار إليه أعلاه، لا يدعو إلى ضرورة تحرير التجارة الجوهرية، بل يدعو بدلاً من ذلك إلى ضرورة إعلام اللجنة المشار إليها في منظمة التجارة العالمية بالتكتل المزمع إنشاؤه بين الدول النامية أو دولة نامية وأخرى متطورة.

(6) إذا كان هدف الجات ومنظمة التجارة العالمية الجوهرية، هو تعزيز ونشر تحرير التجارة متعددة الأطراف، فلما زادت، توسعت التكتلات الإقليمية التجارية؟ يورد (أبوت، 2007) عدداً من الأسباب وراء التوجه الإقليمي على حساب تعدد الأطراف. فهناك، أولاً، ضرورة تاريخية للتوجه الإقليمي على المستوى العالمي استمرت لفترة منذ أوائل القرن السابع عشر، إلى نهاية ثلاثينات القرن العشرين، (فعلى سبيل المثال كانت حوالي نصف تجارة بريطانيا في عام 1938، ذات منشأ يعود لاتفاقيات ثنائية، ماعدا تجارتها مع الدول المستعمرة، بجواتي، 2009). وهناك ثانياً، أسباب تعود للحركة الجغرافية- السياسية، والاتفاقية العامة حول التجارة والتعريف، الجات، لعام 1947، لم تكن اللاعب الوحيد، بل ضمن عدة خصوم سياسيين واقتصاديين آخرين، ربما تم تقليل أهميتهم في مجال ضمان تماسك نظام التجارة متعدد الأطراف. فهذه الاتفاقية، لم تكن في حقيقة الأمر، تمثل نظام تجارة عالمي، بل هي إدارة مؤسسية للعالم الغربي الحرّ، مقابل التكتل الشرقي بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن التآكل في الأيديولوجية الاشتراكية، وكذلك الكتلة السوفيتية، حديثاً والانفتاح الضمني على الغرب، قد ساهم في زيادة المساهمة بالتجارة متعددة الأطراف. إلا أن فقدان العدو السياسي والاقتصادي، قد ساهم، ولازال، في إضعاف اهتمام الغرب في دعم نظام التجارة متعدد الأطراف كمبدأ رئيسي من مبادئ السياسة الخارجية الغربية. وبدلاً من ذلك، فإن الدول الغربية تحاول التوسع في التكتلات الإقليمية لضمان مصالحها الجغرافية- السياسية. بالإضافة إلى أن هناك دول عديدة، مثل الكتلة الأوروبية، وكتلة أمريكا اللاتينية، والكتل الآسيوية، غير متحمسة لعالم تسيطر عليها الولايات المتحدة سياسياً، واقتصادياً. ثالثاً، أصبح من الصعب لمجتمع الأعمال الدولي تحقيق مصالحه الاقتصادية على المستوى الدولي التجاري متعدد الأطراف. والدليل على ذلك فشل جولة الدوحة حتى الآن، مع فشل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية⁽⁴⁰⁾ في تمرير اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف⁽⁴¹⁾. في حين أن ما يقابل هذه الاتفاقية قد نجح على مستوى التكتلات الإقليمية الثنائية، مثل تلك الخاصة باتفاقيات الولايات المتحدة مع عدد من الدول. ونفس الشيء يسري على تواضع نتائج اتفاقية حماية الملكية الفكرية على المستوى متعدد الأطراف، أي منظمة التجارة العالمية، في حين حقق ما يقابل هذه الاتفاقية، نجاحاً في الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة من ناحية، وعدد من الدول الأخرى، من ناحية أخرى.

بالإضافة لهذه الأسباب، يشير تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني، (موقع ميتي)، إلى أن سوء استخدام ”مبدأ الدولة الأولى بالرعاية“، قد يستخدم كحجة لمزيد من التوجه نحو التكتلات الإقليمية التجارية. ويشير هذا التقرير، إلى أن التكتلات الإقليمية الثنائية، خارج نطاق

منظمة التجارة العالمية، تتصف بعدم التمييز، وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وذلك من حيث توزيع المزايا بشكل عادل على الدول الموقعة. كما أن مفاوضات هذه التكتلات، تتسم بالقصر مقارنة بالمفاوضات متعددة الأطراف.

ثامناً: ملخص المناقشات

تطرقت المناقشات إلى عدد من النقاط والملاحظات. فقد أثرت العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وأن الأولى تدمر الثانية. وكانت الاستجابة بأنه يصعب، إن لم يستحيل الفصل، بين الإثنين، والدليل هو التسمية التاريخية للاقتصاد، بأنه اقتصاد سياسي. إلا أن المهم في هذه العلاقة، هو سلامة التأثير بين الاقتصاد والسياسة، وضرورة أن تكون العلاقة قائمة على الأسس الموضوعية، وليست الشمولية والفردية والمتجاوزة للمؤسسات المنتخبة انتخاباً حراً ونزيهاً.

كما أشارت المناقشات، إلى العلاقة بين النظرية الاقتصادية والتجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف. وكانت الاستجابة بأن المهم، هو تعظيم الرفاه من خلال تعزيز معدل النمو الموجه لمحاربة الفقر، والحد من التفاوت في الدخل، وتعزيز القدرات التنافسية، لخلق اقتصاد قابل للنمو. وأن الحدود الجغرافية لتحقيق هذا الهدف، قد تكون مرتبطة بالسوق المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

أما في ما يخص علاقة منظمة التجارة العالمية، وهل هي محفّز للتكتلات الإقليمية أم معوّق لها، فقد أشار المحاضر إلى أن المنظمة، وقبلها الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات)، قد سمحت بالتكتلات الإقليمية من خلال العديد من الاتفاقيات. وبالتالي فإن المنظمة لا تمنع من هذا التكتل. إلا أن المشكلة هي تقييم هذا التكتل، وفي ما إذا كان يقود لحرية التجارة متعددة الأطراف أولاً. ومن هنا بدأ الاختلاف في تفسير البنود الواردة في اتفاقيات المنظمة، مثل، كيفية تفسير شروط المادة الرابعة والعشرين في الجات، التي تسمح بالتكتل الإقليمي، خاصة من حيث اشتراطها أن يترافق التكتل الإقليمي مع تحرير (جوهرى) للتجارة المحرّرة، أو عدم استبعاد أي نشاط من التحرير، أو كليهما.

كما أشارت المناقشات إلى أنه بعد استبعاد النفط من التجارة العربية البينية، فإن القطاع الخاص هو الذي يقود عملية التبادل التجاري العربي، وبالتالي فإن دور الدولة هنا ضعيف. وكانت الاستجابة بأن القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية الإقليمية، يجب أن يكون محل اهتمام من حيث مدى توفر قطاع خاص بالمعنى الذي ساهم فيه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة تاريخياً، والقائم على أساس المخاطرة، والابتكار، ودعم السياسة المالية من خلال الضرائب، وليس بالمعنى السائد في أغلب التجارب التنموية النامية والعربية، والقائم على البحث عن الربح، والربح السريع، والابتعاد عن المخاطرة.

الهوامش

- (1) GATT.
- (2) EC-CARCOM.
- (3) Closer Economic Relations (CER).
- (4) ASEAN.
- (5) Free Trade Agreements.
- (6) EFTA.
- (7) NAFTA.
- (8) Spaghetti Bowl .
- (9) Most Favored Nation (MFN) .
- (10) Juggernaut Effect .
- (11) Hechscher-Ohlin.
- (12) Prisoner's Dilemma.
- (13) European Economic Country (EEC).
- (14) US-Canada Free Trade Agreement, CUSFTA.
- (15) North American Free Trade Agreement, NAFTA.
- (16) Mushrooming.
- (17) Static .
- (18) Viner .
- (19) Trade Creation.
- (20) Trade Diversion.
- (21) Dynamic .
- (22) Initial Trade Volume .
- (23) Symmetric .
- (24) Transitive .
- (25) Quality Industrial Zones (QIZs) .
- (26) $(T_{i,A})$.
- (27) Non-Tariff Barriers .

(28) $(Pro_{i,AW})$.

(29) (T_{ij}) .

(30) Arab Sub-Regional Blocs .

(31) ORE .

(32) RCA_j

(33) Standard International Trade Classification, SITC .

(34) RCA .

(35) SITC .

(36) يتكون هذا الرقم القياسي المركب من أرقام مكونات هي: الطاقة الصناعية، معبر عنها بحصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية، والطاقة التصديرية الصناعية، معبر عنها بحصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية، ودرجة الكثافة التصنيعية، معبر عنها بالمتوسط الحسابي لحصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة والصناعية، ونوعية الصادرات، معبر عنها بالمتوسط الحسابي لحصة الصادرات الصناعية التحويلية في إجمالي الصادرات، وحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط، والمرتفع في إجمالي الصادرات. علماً بأن الأنشطة ذات المحتوى من الموارد الطبيعية، يتضمن عند الحد الثالث من التصنيف الصناعي القياسي الدولي، الإصدار الثاني، (7) أنشطة، ويتضمن الأنشطة ذات المحتوى التقني المنخفض (4) أنشطة، وذات المحتوى التقني المتوسط (6) أنشطة، وذات المحتوى التقني المرتفع (6) أنشطة.

(37) Least Favored Nation (LFN) .

(38) GSP .

(39) CRTA.

(40) OECD.

(41) Multilateral Agreement on Investment (MAI) .

المراجع

موقع صندوق النقد العربي.

Abbott, F., 2007, A New Dominant Trade Species Emerges: Is Bilateralism A Threat?, *Journal of Economic International Law*, Vol. 10, Issue 3 <http://www.frederickabbott.com/uplads/Abbott_-_A_New_Dominant_Trade_Species_-_Published_Text.Pdf>.

Baldwin, R. and S. Alena, 2007, Are Trade Blocs Building or Stumbling Blocks? New Evidence, *CERP Discussion Papers* 6599.

Bhagwati, J., 1968, Distortions and Immiserizing Growth: A Generalization, *Review of Economic Studies*, Vol. 35, No. 4.

_____, 1993, Regionalism and the Multilateralism: An Overview, in: De Melo, J., and A. Panagariya (eds.), *New Dimensions in Regional Integration*.

_____, 2009, Revisiting the 1930s: A Pandemic of Preferential Trade Agreements Undermining Free Trade, *The International Economy*, Winter.

_____, and A. Panagariya, 1996, Preferential Trading Areas and Multilateralism: Strangers, Friends or Foes? *Discussion Paper Series No.1996-09*, Columbia University.

Crawford J., and R. Fiorentino, 2005, Changing Landscape of Regional Trade Agreements, *Discussion Paper No.8*, WTO website: <http://www.wto.org/english/res_e/booksP_e/discussion_papers8_e.pdf>

Financial Times, 2008, Doha Trade Talks Collapse.

Kemp, M., and H. Wan, 1976, An Elementary Proposition Concerning the Formation of Customs Unions, in: *Three Topics in the Theory of International Trade: Distribution, Welfare, and Uncertainty*, North-Holland / American Elsevier.

Krugman, P., 1991, The Move to Free Trade Zones, *Economic Review*, Issue: November/December.

Levy, P., 1997, A Political Economic Analysis of Free Trade Agreements, *American Economic Review*, Vol. 87, No. 4.

Ministry of Economy, Trade, and Industry (METI), Most Favored Nation <<http://www.meti.go.jp/english/report/data/gCT9901e.html>>.

Nugent, J., and A. Abdel-Latif, 2010, A Quiz on the Net Benefits of Trade Creation and Trade Diversion in the QIZs of Jordan and Egypt, Economic Research Forum (ERF) Working Paper 514, April.

Panagariya, A., 1999, Preferential Trade Liberalization: The Traditional Theory and New Developments, Department of Economics, University of Maryland.

QIZ Egypt <www.qizegypt.gov.eg>.

QIZ Jordan <www.agreements.jedco.gov.jo/qiz.html>.

Sawkut, R., 2006, Are Existing Trading Blocs Building or Stumbling Blocks?, Paper presented at the 9th Annual Conference on Global Economic Analysis, Addis Ababa, Ethiopia.

Summer, L., 1991, Regionalism and the World Trading System, Federal Reserve of Kansas, Economic Review, Issue: November.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Database <<http://www.unido.org/index.php?id=>>>.

_____, 2004, Industrial Development Report, Vienna.
UN ComTrade Database.

US Census Bureau, Foreign Trade Statistics <<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5110.html#2009>>.

US Commercial Service (a), 2009, Doing Business in Egypt: 2009 Country Commercial Guide for US Companies, <http://www.buyusainfo.net/docs/x_1464097.pdf>.

_____, (b), 2009, Doing Business in Saudi Arabia: A Country Commercial Guide for US Companies, <http://www.buyusainfo.net/docs/x_5381859.pdf>.

Whalley, J., 2008, Why Do Countries Seek Regional Trade Agreements? in: J.A. Frankel, The Regionalization of the World Economy, National Bureau of Economic Research <<http://www.nber.org/chapters/c7820.pdf>>.

World Trade Organization (WTO), The Regional Trade Agreements Information System (RTS-IS), <<http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx>>

_____, 2007, World Trade Report: Six Decades of Multilateral Trade Cooperation: What Have We Learned?, Geneva http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_trade_report07_e.pdf

صيغ المؤشرات

$$T_{i,A} = \left(\frac{x_{i,A}}{X_i} \right) \left/ \left(\frac{m_{AW}}{M_W} \right) \right.$$

حيث:

$x_{i,A}$ = صادرات الدولة (i) للدول العربية.

X_i = مجموع صادرات الدولة (i).

m_{AW} = واردات العالم العربي (صافية من واردات الدولة i).

M_W = واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

$$\text{Pro}_{iAW} = \left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i} \right) \left/ \left(\frac{m_{AW}}{M_W} \right) \right.$$

Or $\left(\frac{x_{i,A}}{GDP_i} \right) T_{i,A}$

حيث:

GDP = الناتج المحلي الإجمالي.

$$T_{i,j} = \left(\frac{x_{i,j}}{X_i} \right) \left/ \left(\frac{m_j}{M_W} \right) \right.$$

حيث:

$T_{i,j}$ = الكثافة التجارية ما بين الدولة (i) والدولة (j).

x_{ij} = صادرات الدولة (i) للدولة (j).

m_j = واردات الدولة (j).

M_W = واردات العالم (صافية من واردات الدولة i).

$$ORE_j = \left(\frac{x_{R,j}}{X_R} \right) \left/ \left(\frac{x_{AW,w,j}}{X_{AW}} \right) \right.$$

حيث:

ORE_j = الرقم القياسي للتوجه الإقليمي للمنتج (j).

$x_{IR,j}$ = الصادرات البينية الإقليمية للمنتج (j).

X_{IR} = الصادرات البينية العربية.

$x_{AW,w,j}$ = صادرات العالم العربي من المنتج (j) لبقية أنحاء العالم.

X_{AW} = صادرات العالم العربي إلى بقية أنحاء العالم.

$$RCA_j = \left(\frac{x_{AW,w,j}}{X_{AW}} \right) \left/ \left(\frac{x_{w,j}}{X_w} \right) \right.$$

حيث:

RCA = الميزة النسبية الظاهرة للمنتج (j).

$x_{w,j}$ = صادرات العالم من المنتج (j).

X_w = صادرات العالم.

$$COS_{ij} = \frac{\sum_k E_k \cdot M_k}{\sum_k E_k^2 \cdot \sum_k M_k^2}$$

حيث:

COS_{ij} = مؤشر يقيس مدى توافق صادرات الدولة (i) مع واردات الدولة (j).

E_{ik} = مجموع صادرات الدولة (i) الدولة (k).

M_{jk} = مجموع واردات الدولة (j) من الدولة (k).

اتفاقيات التجارة الإقليمية المسجلة لدى الجات / منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات العاملة

تاريخ بدء العمل والاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
1988/5/25	مادة 24 من الجات	1990/10/1	اتحاد جمركي	سلع	جماعة الإنديين
2001/12/25	مادة 24 من الجات	2004/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	أرمينيا - كازاخستان
1995/12/21	مادة 24 من الجات	2004/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	أرمينيا - ملدوفيا
1993/3/25	مادة 24 من الجات	2004/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	أرمينيا - الاتحاد الروسي
1996/7/7	مادة 24 من الجات	2004/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	أرمينيا - توركمنستان
1996/12/18	مادة 24 من الجات	2004/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	أرمينيا - أوكرانيا
2003/7/1	مادة 24 من الجات	2004/11/24	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	مجموعة الأمم الآسيوية الجنوبية شرقية (ASEAN) - الصين (سلع)
2007/7/1	مادة 5 من الجات	2008/6/26	اتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	مجموعة الأمم الآسيوية الجنوبية شرقية (ASEAN) - الصين (خدمات)
2008/12/1	مادة 24 من الجات	2009/11/23	منطقة تجارة حرة	سلع	مجموعة الأمم الآسيوية الجنوبية شرقية (ASEAN) - اليابان
1992/1/28	مادة 24 من الجات	1992/10/30	منطقة تجارة حرة	سلع	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الأمم الآسيوية الجنوبية شرقية (AFTA)
1996/6/17	مادة 5 من الجات	1976/11/2	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	اتفاقية التجارة لدول الباسفيك الآسيوية (APTA)
2002/1/1	مادة 5 من الجات	2004/4/30	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	اتفاقية التجارة لدول الباسفيك الآسيوية (APTA) - بعد الصين
2009/3/6	مادة 24 من الجات	2009/3/3	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	استراليا - تشيلي
1983/1/1	مادة 24 من الجات	1984/4/14	منطقة تجارة حرة	سلع	اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين استراليا ونيوزلندا (ANZCERTA) (سلع)
1989/1/1	مادة 5 من الجات	1995/11/22	اتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين استراليا ونيوزلندا (ANZCERTA) (خدمات)
1977/2/1	مادة 24 من الجات	1976/12/20	منطقة تجارة حرة	سلع	يابا غينيا الجديدة (PATCRA)
2008/7/31	مادة 24 من الجات	2008/7/31	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	بروناي دار السلام - اليابان
1997/7/5	مادة 24 من الجات	1997/7/30	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	كندا - تشيلي

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2002/11/1	المادة 24 من الجات	2003/1/13	منطقة تجارة حرة	سلع	كندا - كوستاريكا
2009/7/1	المادة 24 من الجات	2009/8/4	منطقة تجارة حرة	سلع	المشاركة التجارية الحرة الأوروبية (EFTA) - كندا
1997/1/1	المادة 24 من الجات	1997/1/15	منطقة تجارة حرة	سلع	كندا - السلطة الفلسطينية
2009/8/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2009/7/31	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	كندا - بيروت
1973/8/1	المادة 24 من الجات	1974/10/14	اتحاد جمركي	سلع	الجماعة الكاريبية (CARICOM) (سلع)
1997/7/1	المادة 5 من الجات	2003/2/19	اتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	الجماعة الكاريبية (CARICOM) (خدمات)
1996/6/4	المادة 24 من الجات	1961/2/24	اتحاد جمركي	سلع	منطقة التكامل لوسط أمريكا (CACM)
2003/3/1	المادة 24 من الجات	2004/2/23	منطقة تجارة حرة	سلع	اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا (CEFTA) - بندا كرواتيا
2007/5/1	المادة 24 من الجات	2007/7/26	منطقة تجارة حرة	سلع	اتفاقية المنطقة الحرة لوسط أوروبا (CEFTA) (2006)
2006/10/1	المادة 24 من الجات	2007/6/20	منطقة تجارة حرة	سلع	تشيلي - الصين
2009/5/8	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2009/8/14	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تشيلي - كولومبيا
2002/2/15	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2002/4/16	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تشيلي - كوستاريكا (تشيلي - أمريكا الوسطى)
2002/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2004/1/29 (سلع) 2004/2/5 (خدمات)	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تشيلي - السلفادور (تشيلي - أمريكا الوسطى)
2007/8/17	شروط التمكين - جولة طوكيو	2009/1/13	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	تشيلي - الهند
2007/9/3	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2007/8/24	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تشيلي - اليابان
1999/8/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2001/2/27	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تشيلي - المكسيك

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2004/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/12/27	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الصين- هونغ كونج، الصين
2004/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/12/27	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الصين- ماكو، الصين
2008/10/10	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/4/21	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الصين- نيوزلندا
2009/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/3/2	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الصين- سنغافورة
2004/5/20	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	المنطقة الاقتصادية المشتركة
1994/12/8	شرط التمكين- جولة طوكيو	1995/5/4	منطقة تجارة حرة	سلع	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)
1994/12/30	المادة 24 من الجات	1999/6/29	منطقة تجارة حرة	سلع	كومنولث الدول المستقلة (CIS)
1995/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/17	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	كوستاريكا- المكسيك
2006/3/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/3/17	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	جمهورية الدومينيكان - أمريكا الوسطى للولايات المتحدة (CAFTA-DR)
2000/7/7	شرط التمكين- جولة طوكيو	2000/10/9	اتحاد جمركي	سلع	جساعة شرق أفريقيا- (EAC)
2006/12/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/3/7	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الجموية الأوروبية (EC)- ألبانيا
2009/4/1	(خدمة)	2009/10/7	منطقة تجارة حرة	سلع	الجموية الأوروبية (EC)- الجزائر
2005/9/1	المادة 24 من الجات	2006/7/24	منطقة تجارة حرة	سلع	الجموية الأوروبية (EC)- أندورا
1991/7/1	المادة 24 من الجات	1998/2/23	اتحاد جمركي	سلع	الجموية الأوروبية (EC)- البوسنة والهرسك
2008/7/1	المادة 24 من الجات	2008/7/11	منطقة تجارة حرة	سلع	الجموية الأوروبية (EC)- الكاميرون
2009/10/1	المادة 24 من الجات	2009/9/24	منطقة تجارة حرة	سلع	الجموية الأوروبية (EC)- اتفاقية شراكة اقتصادية لدول منتدى الكارثي (CARIFORUM)
2008/11/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/10/16	منطقة تجارة حرة والتفافية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2003/2/1		2004/2/3			
2005/3/1 (سنة)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/10/28 (سنة)	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (EC) - تشيلي
2009/1/1 (خمسك)	المادة 24 من الجات	2008/12/11	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - كوت ديفوار
2002/3/1 (سنة)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/12/17 (سنة)	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (EC) - كرواتيا
2005/2/1 (خمسك)		2009/10/12 (خمسك)			
2004/6/1	المادة 24 من الجات	2004/9/3	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - مصر
1997/1/1	المادة 24 من الجات	1997/2/17	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - جزر قارو
2001/6/1 (سنة)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/10/23 (سنة)	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (EC) - جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة
2004/4/1 (خمسك)		2009/10/12 (خمسك)			
1973/4/1	المادة 24 من الجات	1972/11/24	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - إسبانيا
2000/6/1	المادة 24 من الجات	2000/9/20	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - السلطنة العباسية
2002/5/1	المادة 24 من الجات	2002/12/17	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - الأردن
2003/3/1	المادة 24 من الجات	2003/5/26	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - لبنان
2000/7/1 (سنة)	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2000/7/25 (سنة)	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (EC) - المكسيك
2000/10/1 (خمسك)		2002/6/21 (خمسك)			
2008/1/1	المادة 24 من الجات	2008/1/16	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - الجبل الأسود
2000/3/1	المادة 24 من الجات	2000/10/13	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - المغرب
1973/7/1	المادة 24 من الجات	1973/7/13	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - تونزواي
1971/1/1	المادة 24 من الجات	1970/12/14	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - دول وقايم ما وراء البحار
1997/7/1	المادة 24 من الجات	1997/5/29	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - السلطنة العباسية
2002/4/1	المادة 24 من الجات	2010/2/24	اتحاد جمركي	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - سان مارينو
2000/1/1	المادة 24 من الجات	2000/11/2	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - جنوب افريقيا
1973/1/1	المادة 24 من الجات	1972/10/27	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - سويسرا - لخصتاتين
1977/7/1	المادة 24 من الجات	1977/7/15	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - سوريا

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
1998/3/1	المادة 24 من الجات	1999/1/15	منطقة تجارة حرة	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - تونس
1996/1/1	المادة 24 من الجات	1995/12/22	اتحاد جمركي	سلع	المجموعة الأوروبية (EC) - تركيا
1981/1/1	المادة 24 من الجات	1979/10/24	اتحاد جمركي	سلع	المجموعة الأوروبية (10) (EC) الموسعة
1986/1/1	المادة 24 من الجات	1985/12/11	اتحاد جمركي	سلع	المجموعة الأوروبية (12) الموسعة
1995/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	1994/12/15 (سلع) 1994/12/22 (خدمات)	اتحاد جمركي وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (15) الموسعة
2004/5/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2004/4/26	اتحاد جمركي وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (25) الموسعة
2007/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2006/9/27 (سلع) 2007/6/26 (خدمات)	اتحاد جمركي وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المجموعة الأوروبية (27) الموسعة
1973/1/1	المادة 24 من الجات	1972/3/7	اتحاد جمركي	سلع	المجموعة الأوروبية (9) الموسعة
1958/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	1957/4/24 (سلع) 1995/11/10 (خدمات)	اتحاد جمركي وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	معاهدة المجموعة الأوروبية
1999/6/24	شرط التمكين - جولة طوكيو	1999/7/21	اتحاد جمركي	سلع	الجماعة الاقتصادية و النقدية لوسط افريقيا (CEMAC)
1993/7/24	شرط التمكين - جولة طوكيو	2005/7/6	اتحاد جمركي	سلع	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)
1992/2/17	شرط التمكين - جولة طوكيو	1992/7/10	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)
2004/12/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجات	2004/12/3	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - تشيلي
2002/1/1	المادة 24 من الجات	2002/1/14	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - كرواتيا
2007/8/1	المادة 24 من الجات	2007/7/17	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - مصر
2001/1/1	المادة 24 من الجات	2000/12/11	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
1993/1/1	المادة 24 من الجات	1992/11/30	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - السلطة الفلسطينية
2002/1/1	المادة 24 من الجات	2002/1/17	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - الاردن

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2006/9/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/8/23	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الجماعة التجارية الأوروبية - كوريا
2007/1/1	المادة 24 من الجات	2006/12/22	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - لبنان
2001/7/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/7/25	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الجماعة التجارية الأوروبية - المكسيك
1999/12/1	المادة 24 من الجات	2000/1/20	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - المغرب
2999/7/1	المادة 24 من الجات	1999/7/23	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - السلطنة السلطانية
2008/5/1	المادة 24 من الجات	2008/10/29	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - ساكو
2003/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/1/14	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الجماعة التجارية الأوروبية - سنغافورة
2005/6/1	المادة 24 من الجات	2005/6/3	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - تونس
1992/4/1	المادة 24 من الجات	1992/3/6	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية - تركيا
2002/6/1	المادة 5 من الجاتس	2002/7/15	إتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	الجماعة التجارية الأوروبية - (خدمات)
1960/5/3	المادة 24 من الجات	1959/11/14	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - (إتفاقية استوكهولم)
1970/3/1	المادة 24 من الجات	1970/1/30	منطقة تجارة حرة	سلع	الجماعة التجارية الأوروبية (EFTA) - بعد اسفلندا
2007/3/1	شروط التمكن - جولة طوكيو	2007/10/5	منطقة تجارة حرة	سلع	مصر - تركيا
1997/10/8	المادة 24 من الجات	1999/4/21	اتحاد جمركي اقتصادي	سلع	الجماعة الاقتصادية الأوروبية - الاسبوية (EABO)
1994/1/1	المادة 5 من الجاتس	1996/9/13	إتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EUA)
1993/7/1	المادة 24 من الجات	1996/2/12	منطقة تجارة حرة	سلع	جزر فارو - نورواي
1995/3/1	المادة 24 من الجات	1996/2/12	منطقة تجارة حرة	سلع	جزر فارو - سويسرا
1998/11/11	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - أرمينيا
1996/7/10	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - أذربيجان
1999/7/16	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - كازاخستان
1994/5/10	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - الاتحاد الروسي
2000/1/1	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - توركمينستان

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
1996/6/4	المادة 24 من الجات	2001/2/8	منطقة تجارة حرة	سلع	جورجيا - أوكرانيا
1989/4/19	شروط التمكين - جولة ملوكيو	1989/9/25	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	النظام العالمي للأفضليات التجارية بين الدول النامية (GSTP)
2003/1/1	المادة 24 من الجات	2009/10/6	اتحاد جمركي	سلع	مجلس التعاون الخليجي (GCC)
2006/11/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/7/10	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	أيسلندا - جزر فارو
2003/5/13	شروط التمكين - جولة ملوكيو	2010/3/8	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	الهند - أفغانستان
2006/7/29	شروط التمكين - جولة ملوكيو	2008/6/30	منطقة تجارة حرة	سلع	الهند - بولان
2005/8/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/5/3	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	الهند - سنغافورة
2001/12/15	شروط التمكين - جولة ملوكيو	2002/6/17	منطقة تجارة حرة	سلع	الهند - سيريلانكا
2000/7/1	المادة 24 من الجات	2001/2/22	منطقة تجارة حرة	سلع	السلطة الفلسطينية - المكسيك
2008/7/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/6/27	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - أندونيسيا
2006/7/13	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/12	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - ماليزيا
2005/4/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/3/31	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - المكسيك
2008/12/11	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/12/11	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - الفلبين
2002/11/30	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2002/11/8	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - سنغافورة
2009/9/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/9/1	منطقة تجارة حرة	سلع وخدمات	اليابان - سويسرا

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2007/11/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/10/25	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	اليابان - تايلاند
2009/10/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/10/1	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	اليابان - فيتنام
2005/8/22	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/7	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الأردن- سنغافورة
2004/4/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/4/8	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	كوريا - تشيلي
2006/3/2	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/2/21	منطقة تجارة حرة واتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	كوريا - سنغافورة
1995/10/27	المادة 24 من الجات	2000/12/12	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - أرمينيا
1995/11/11	المادة 24 من الجات	1999/6/29	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - قازاخستان
1996/11/21	المادة 24 من الجات	1999/6/15	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - مولدافيا
1993/4/24	المادة 24 من الجات	1999/6/15	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - الاتحاد الروسي
1998/1/19	المادة 24 من الجات	1999/6/15	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - أوكرانيا
1998/3/20	المادة 24 من الجات	1999/6/15	منطقة تجارة حرة	سلع	قيرغيزستان - أوزبكستان
1991/6/20	شرط التمكين- جولة طوكيو	1991/11/26	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - تايلاند
1981/3/18	شرط التمكين- جولة طوكيو	1982/7/1	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (LATIA)
1994/1/1	شرط التمكين- جولة طوكيو	1999/8/3	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	المجموعة الرائدة للميلانيزية (MSG)
2009/6/1	شرط التمكين- جولة طوكيو	2010/2/23	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) - الهند
1991/11/29	شرط التمكين- جولة طوكيو	1991/2/17	اتحاد جمركي	سلع	السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) (سلم)
2005/12/7	المادة 5 من الجاتس	2006/12/5	اتفاقية تكامل اقتصادي	خدمات	السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) (خدمات)

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2001/3/15	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/5/23	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المكسيك - السلفادور (المكسيك - المثلث الشمالي)
2001/3/15	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/3	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المكسيك - جواتيمالا (المكسيك - المثلث الشمالي)
2001/6/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2006/7/10 (سنة) 2006/6/20 (مفصلة)	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المكسيك - هندوراس (المكسيك - المثلث الشمالي)
1998/7/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/10/17	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	المكسيك - نيكاراغوا
2001/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2001/9/4	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	نيوزيلندا - سنغافورة
2008/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/7/9	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	نيكاراغوا والإقليم الجمركي الخاص لتايوان وبنغو وكينمن ومانسو
1994/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	1993/1/29 (سنة) 1995/3/1 (مفصلة)	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)
2003/4/13	شرط التمكين - جولة طوكيو	2008/8/28	منطقة تجارة حرة	سلع	اتفاقية التجارة الحرة لشرق المحيط الهادئ (PCTA)
2007/7/1	المادة 24 من الجات	2008/1/18	منطقة تجارة حرة	سلع	الباكستان - الصين
2008/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/2/19	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الباكستان - ماليزيا
2005/6/12	شرط التمكين - جولة طوكيو	2008/6/11	منطقة تجارة حرة	سلع	الباكستان - سربيلانكا
2008/3/7	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2008/4/17	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بنما - تشيلي
2003/4/11	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/4/7	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بنما - كوستاريكا (بنما - أمريكا الوسطى)

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2003/4/11	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/2/24	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بينما - السلغادور (بنما) - أمريكا الوسطى
2009/1/9	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/12/16	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بينما - هندوراس (بنما) - أمريكا الوسطى
2006/7/24	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/4/4	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بينما - سنغافورة
2004/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/7/28	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بينما والإقليم الجمركي الخاص لتايوان وبنغو وكينمن وماتسو
1998/1/1	المادة 24 من الجات	2006/10/3	منطقة تجارة حرة	سلع	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (PAFTA)
2010/3/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2010/3/3	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بيرو - الصين
2009/8/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2009/7/30	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	بيرو - سنغافورة
1973/2/11	شرط التمكنين- جولة ملوكو	1971/11/9	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	بروتوكول المفاوضات التجارية (PTN)
2003/7/28	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2003/9/25	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	سنغافورة - استراليا
2006/1/1	شرط التمكنين- جولة ملوكو	2008/4/21	منطقة تجارة حرة	سلع	اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا (SAFTA)
1995/12/7	شرط التمكنين- جولة ملوكو	1997/4/21	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	ترتيبات التجارة التفضيلية لجنوب آسيا (SAPTA)
1981/1/1	شرط التمكنين- جولة ملوكو	1981/1/7	اتفاقية التفضيلات التجارية	سلع	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة لإقليم جنوب الباسيفيك (SPARTECA)
2004/7/15	المادة 24 من الجات	2007/6/25	اتحاد جمركي	سلع	الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا (SACU)
2000/9/1	المادة 24 من الجات	2004/8/2	منطقة تجارة حرة	سلع	جماعة التنمية لدول جنوب أفريقيا (SADC)

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2005/1/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2004/12/27	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تايلاند - استراليا
2005/7/1	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2005/12/1	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	تايلاند - نيوزيلندا
2006/5/28	المادة 24 من الجات، والمادة 5 من الجاتس	2007/5/18	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية ما بين دول الباسيفيك
2008/5/1	المادة 24 من الجات	2008/5/9	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - البانيا
2003/7/1	المادة 24 من الجات	2003/8/29	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - البوسنة والهرسك
2003/7/1	المادة 24 من الجات	2003/9/2	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - كرواتيا
2000/9/1	المادة 24 من الجات	2001/1/5	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
2008/11/1	المادة 24 من الجات	2009/2/18	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - جورجيا
1997/5/1	المادة 24 من الجات	1998/4/16	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - السلطنة التلمطانية
2010/3/1	المادة 24 من الجات	2010/3/12	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - الجبل الأسود
2006/1/1	المادة 24 من الجات	2006/2/10	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - المغرب
2005/6/1	المادة 24 من الجات	2005/9/1	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - السلطنة التلمطانية
2007/1/1	المادة 24 من الجات	2007/2/15	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - سوريا
2005/7/1	المادة 24 من الجات	2005/9/1	منطقة تجارة حرة	سلع	تركيا - تونس
1996/9/20	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - اذربيجان
2006/11/11	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - روسيا البيضاء
2001/7/5	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
1998/10/19	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - كازاخستان
2005/5/19	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - مولدافيا
1994/2/21	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - الاتحاد الروسي
2002/7/11	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - طاجكستان
1996/1/1	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - اذربيجان
1995/11/4	المادة 24 من الجات	2008/8/18	منطقة تجارة حرة	سلع	اوكرانيا - تركمنستان

تاريخ بدء العمل بالاتفاقية	مواد المرجعية القانونية	تاريخ اعلام المنظمة	شكل الاتفاقية	مجال التغطية	اسم التكتل الإقليمي
2005/1/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2004/12/22	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - استراليا
2006/8/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2006/9/8	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - البحرين
2004/1/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2003/12/16	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - تشيلي
1985/8/19	المادة 24 من الجاتس	1985/9/13	منطقة تجارة حرة	سلع	الولايات المتحدة - السلطنة السلطانية
2001/12/17	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2002/1/15	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - الأردن
2006/1/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2005/12/30	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - المغرب
2009/1/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2009/1/30	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - عُمان
2009/2/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2009/2/3	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - بيرو
2004/1/1	المادة 24 من الجاتس، والمادة 5 من الجاتس	2003/12/17	منطقة تجارة حرة وإتفاقية تكامل اقتصادي	سلع وخدمات	الولايات المتحدة - سنغافورة
2000/1/1	شروط التكمين - جولة طوكيو	1999/10/27	اتحاد جمركي	سلع	الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (WAEMU)

المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906- 80- 32- 4

Depository Number: 2010/107